

## سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي دراسة تحليلية لعلاقته بالاحتياطات والتجارة الخارجية



د. عبدالحسين جليل الغالبي

د. حسين شريف نعيم

(جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد)

11

سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي: دراسة تحليلية  
لعلاقته بالاحتياطات والتجارة الخارجية

د. عبدالحسين جليل الغالبي

د. حسين شريف نعيم

(جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد)

الطبعة الأولى 2021 م

القياس: 21×14.5

عدد الصفحات: 78

رقم الإيداع: 2653 لسنة 2021

الرقم الدولي: 7-38-660-9922-978

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوار RCD



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD  
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز



ص. ب. 252



00964782622246



info@alrafidaincenter.com



www.alrafidaincenter.com



جمهورية العراق - المدف. الفهردي  
حي الحوزة - امتداد شارع الإمامين



# سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي

دراسة تحليلية  
لعلاقته بالاحتياطات والتجارة الخارجية

د. عبدالحسين جليل الغالبي

د. حسين شريف نعيم

(جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد)



## المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	نبذة عن مركز الرافدين للحوار
9	الرؤية والرسالة والاهداف
10	الوسائل
13	الخلاصة
15	المقدمة
16	المبحث الأول : سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي ومراكمة الاحتياطيات
26	المبحث الثاني: تحليل التجارة الخارجية للعراق وعلاقتها بسعر الصرف الاجنبي
45	المبحث الثالث: تحليل التجارة مع تركيا وايران وعلاقتها بسعر الصرف الاجنبي
63	الاستنتاجات
65	التوصيات
67	المصادر



## نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمُع على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيّة والثقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِّلْم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفاً من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل



الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر. لم يكتف المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبتروول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

### رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

### رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

### أهداف المركز

- يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:
- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشاركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

## الوسائل

- من أجل تحقيق أهداف المركز فإنّه يتوسل الوسائل الاتية:
- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو إلكترونياً.
- عقد اتفاقاتٍ وشراكاتٍ للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحمل توجهاً وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاء دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إنشياً أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

# سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي

دراسة تحليلية  
لعلاقته بالاحتياطيات والتجارة الخارجية

د. عبدالحسين جليل الغالبي

د. حسين شريف نعيم

(جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد)



## الخلاصة

تميزت التجارة العراقية بتركز عالي في جانب الصادرات بحسب مؤشر (Herfindahl-Hirshman Index) على سلعة معينة وهي النفط، وارتفاع نسبة إسهام الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي. قابل هذا التنوع العالي في جانب الاستيرادات حسب المؤشر ذاته. مع ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى (GDP). ولتسليط الضوء على التجارة العراقية فقد تم دراسة تركيا وإيران إذ انتعشت التجارة معهما بعد عام 2003. ارتفعت قيمة الاستيرادات من تركيا من نحو (8.5%) عام 2004 الى نحو (23.3%) عام 2017 من اجمالي الاستيرادات العراقية، وانتقل ترتيب السوق العراقية في سلم استيعاب الصادرات التركية من المرتبة (9) عام 2004 إلى المرتبة (2) عام 2013. ولعب انخفاض قيمة الليرة التركية وارتفاع قيمة الدينار العراقي دورا في ذلك إذ أصبح مجموع انخفاض قيمة الليرة وارتفاع قيمة الدينار (260%). ويشير معامل الارتباط العكسي المرتفع بين سعر صرف الدولار/الدينار وبين الاستيرادات العراقية من تركيا ومعامل الارتباط الطردي المتوسط بين سعر صرف الدولار/ الليرة وبينها الى أن تحركات أسعار صرف العملاتين تؤدي إلى تغير مهم في حجم الاستيرادات العراقية من تركيا.

وبالمقابل شهدت التجارة العراقية العراقية الإيرانية هي الأخرى انتعاشا واضحا إذ ارتفعت نسبة الاستيرادات العراقية من إيران من نحو (3.3%) خلال عام 2004 لتصل في عام 2018 ما نسبته (14.5%) من إجمالي الاستيرادات العراقية ووصلت الى (6.1%) من إجمالي الصادرات الإيرانية. وشهدت قيمة الريال الإيراني انخفاضا كبيرا فقد بلغ مجموع انخفاض قيمة الريال الإيراني بالسعر الموازي وارتفاع قيمة الدينار بالسعر الموازي (558%)، وكان معامل الارتباط بين سعر صرف الدولار/الدينار

والاستيرادات العراقية من إيران عكسي وقوي وان سعر صرف الدولار/الريال قوي وطردي يشير إلى أن تغير سعر صرف الدولار يؤدي إلى تغير مهم في الاستيرادات العراقية من إيران.

اما موقف مراكمة الاحتياطيات وسعر الصرف الأجنبي امام الدينار فان نسب مراكمة الاحتياطيات كانت في تنازل خلال المدة المدروسة التي تمت تجزئتها الى ثلاث فترات إذ كانت في المدة (2004 - 2009) (58%) و(2010 - 2013) (15%) و(2014 - 2018) (-2%) والتي تشير الى شدة وكثافة استخدام الاحتياطيات في الدفاع عن سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي.

وختاما فقد كانت الفترة المثالية لتخفيض قيمة الدينار العراقي هي الفترة الثانية ولكن البنك المركزي لم يستجب، وحين جاءت الفترة الثالثة والتي تعرض خلالها الاقتصاد العراقي للصدمة المزدوجة امسى التخفيض واجبا ولكن البنك المركزي لم يستجب واستمر في الدفاع عن سعر الصرف على حساب الاحتياطيات، حتى جاء القرار في أواخر عام 2020 وهو قرار صحيح في ظل تحليل متغيرات التجارة والاحتياطيات وان كان متأخرا وسيعمل في الاجل القصير على تحسين وضع الموازنة العامة وفي الاجل المتوسط والطويل على تقليل الاستيرادات وتشجيع المنتج المحلي وتوفير فرص العمل. وعليه فانه من الضرورة الابقاء على السعر الجديد وعدم التراجع عنه إذ ستترتب عليه مشاكل كثيرة.

## المقدمة

يعد سعر الصرف المفتاح الرمزي للسياسة الاقتصادية الكلية للبلد، وتتجلى أهمية سعر الصرف لكونه مركزاً محورياً في نشاط السياسات النقدية والمالية والتجارية، فعلى صعيد السياسة النقدية يشكل سعر الصرف الاداة الرئيسة التي يساعدها في ترجمة سياساتها النظرية إلى التطبيقية، أما على صعيد السياسة المالية فإن (98%) من ايرادات الموازنة العامة هي بالنقد الاجنبي وعليه فإن التقلبات التي تحدث في كمية وقيمة سعر الصرف تؤثر في اعداد الموازنة الحكومية.

أما بخصوص السياسة التجارية فإن الانكشاف على العالم الخارجي والاعتماد على الاستيرادات زاد من أهمية سعر الصرف في تأمين الجزء الأكبر من المعروض السلعي وجعل من سعر الصرف الأساس في تحديد أسعار السلع المتاجر بها، وأسعار مدخلات الانتاج التي تدخل في مجال انتاج السلع غير المتاجر بها، كما أن لتلك السياسات تأثيراً في اتجاهات سعر الصرف وهو ما يعطي أهمية مركبة لسعر الصرف في النشاط الاقتصادي.

وعليه سيركز هذا البحث على دراسة مشكلة رفع سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي من جانبين الجانب الأول يدور حول الاحتياطات والثاني حول التجارة، لاسيما مع دولتي الجوار تركيا وايران.





المبحث الأول  
سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي ومراكمة  
الاحتياطيات



بعد عام 2003 وأثر حصول السلطة النقدية على استقلالها بموجب قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 بات المركزي المسؤول عن سعر الصرف وادارته، والذي استطاع من خلال أدواته النقدية التقليدية والمستحدثة تقليص فجوة الصرف ( Exchange Gap) بين سعر الصرف الرسمي (سعر النافذة) وسعر الصرف الموازي (Parallel Exchange Rate) والسعي إلى تقليل الاختلالات السعرية التي كانت حاصلة في السوق العراقية قبل 2003، وبفعل فائض العوائد الدولارية التي يشتريها المركزي من الحكومة في اطار عملية التنقيد (Monetization) الديناري وتراكم الاحتياطيات الأجنبية جرى دعم قيمة العملة على مدار مدة الدراسة 2004-2018 وهذا الدعم مر بمراحل يمكن تقسيمها على النحو الآتي :

#### المرحلة الأولى (2004-2009)

كان هدف هذه المرحلة واضحاً لدى السلطة النقدية وهو استعادة الثقة والاستقرار في قيمة الدينار العراقي بوصفه ركيزة لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية ملائمة للتوجه نحو الاندماج مع نظام مالي ومصرفي عالمي. واستطاعت السلطة النقدية تخفيض سعر الصرف الرسمي خلال المدة (2004-2009) من (1453) دينار لكل دولار إلى (1170) دينار كما مبين في الجدول (1)، واجهت اساق في انخفاض سعر الصرف الموازي من (1454) دينار إلى حوالي (1182) دينار للمدة ذاتها، وهو ما ترتب على إثرها انحسار فجوة الصرف بين السعرين بحدود (1%) أو أدنى منه، وهي أدنى من النسبة المعيارية الدولية والتي تقدر بنحو (2%)، فضلاً عن ارتفاع قيمة الدينار العراقي بحدود (4.48%) بالسعر الرسمي ونحو (3.89%) بالسعر الموازي للمدة ذاتها.

جدول (1): مسار سعر الصرف الدولار الاميركي تجاه الدينار العراقي الرسمي  
والموازي للمدة (2004-2018)

السنة	سعر الصرف الرسمي (Au.P) دينار/ دولار	سعر الصرف الموازي (Pa.P) دينار/ دولار	مشتريات البنك المركزي (مليون دولار)	معدل نمو المشتريات (%)	مبيعات البنك المركزي (مليون دولار)	الاحتياطيات الاجنبية (مليار دولار)	معدل نمو الاحتياطيات الاجنبية (%)
2004	1453	1454	901	-	293	7.9	
2005	1469	1472	10402	1054.4	6108	12.2	54.4
2006	1467	1475	14930	43.5	10462	18.1	48.3
2007	1255	1267	16912	13.2	20605	30.4	67.9
2008	1193	1203	45850	171.1	25869	49.2	61.8
2009	1170	1182	23013	(49.8)	33992	44.3	(9.90)
2010	1170	1185	41004	78.1	36171	50.6	14.2
2011	1170	1196	51003	24.3	39798	61	20.5
2012	1166	1233	57004	11.7	48649	70.3	15.2
2013	1166	1232	62000	30.4	53231	77.4	10.02
2014	1188	1214	47515	(23.3)	51728	66.3	(14.3)
2015	1190	1247	32450	(31.7)	44304	53.7	(19)
2016	1190	1275	25653	(20.9)	33524	45.3	(15.6)
2017	1190	1258	40355	57.3	42201	49.3	8.8
2018	1190	1208	52229	29.4	47133	64.7	31.2

تم اعداد الجدول استنادا الى: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

إن هذا الانحسار في فجوة الصرف وتحقيق الاستقرار السعري يعزى إلى عوامل ادارية واقتصادية من هذه العوامل الادارية:

- استبدال العملة المحلية القديمة في 15 تشرين الاول (أكتوبر) 2003 – 15 كانون الثاني (يناير) 2004.
- اعتماد نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في 4 تشرين الاول (أكتوبر) 2003.
- إلغاء تعددية أسعار الصرف والتي بلغت نحو (11) سعر صرف.

تلك العوامل الادارية عززها سلوك العرض والطلب على العملة الأجنبية، ففي جانب العرض كانت قدرة المركزي على تلبية طلب القطاع الخاص من العملة الأجنبية دون أن يكون هناك فائض في الطلب عليه، أثر في انحسار فجوة الصرف بحدود متدنية وأصبحت تعكس الفرق بين سعر بيع المركزي للدولار إلى المصارف وقيام الاخيرة ببيعه إلى طالبيه النهائيين، وفي الوقت الذي كانت فيه مشتريات المركزي من الدولار تقدر بنحو (139) مليار دولار كانت مبيعاتها تقدر بنحو (113) مليار دولار للمدة (2004-2009) هذا الضخ في عرض العملة الأجنبية يقابله سحب كثيف للسيولة النقدية وهو ما يصب في اطار سياسة البنك التعقيمية (Sterilization)<sup>(1)</sup>، وقد تمكنت السلطة النقدية من بناء الاحتياطيات بشكل متنامي إذ وصلت في عام 2008 الى (49.2) مليار دولار بعد ان كانت (7.9) مليار دولار عام 2004، وكان معدل نسب نمو الاحتياطيات للمدة 2004 – 2008 بلغ نحو (58%)، من جانب آخر أن انخفاض

(<sup>1</sup>) عوض فاضل اسماعيل الدليبي، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثله الرسمي المثبت اسماً للدينار العراقي تجاه الدولار الامري، مجلة العلوم العراقية الاقتصادية، العدد 46،

معدل التضخم منح اشارات حقيقية لسعر الفائدة بالارتفاع وهو ما أعطى ثقة أكبر لدى حائزي السيولة النقدية في تغيير سلوكهم النقدي تجاه الطلب الديناري وارتفاع قيمته. وخلال هذه المرحلة استطاعت السياسة النقدية من تحقيق ثلاثة أمور هي:

- استعادة قيمة الدينار العراقي وانخفاض معدل التضخم إلى مرتبة عشرية واحدة.
- تكوين احتياطي نقدي أعطاها الحرية في تثبيت سعر الصرف الرسمي
- ترك للطلب تحديد الكمية المعروضة منه في السوق.

ولهذا يرى بعض المتتبعين أن نظام سعر الصرف في هذه المرحلة بحكم التعاملات الفعلية (De facto) هو نظام الصرف الثابت، بينما يرى آخرون أنه نظام التعويم المدار، وبعيداً عن جدل الانظمة فإن حركة سعر الصرف العمودية<sup>(2)</sup> انتهت لتبدأ مرحلة أخرى.

## المرحلة الثانية (2010-2013)

تكونت قناعات لدى السلطة النقدية بأن مستوى سعر الصرف الذي تحقق يخدم الهدف الرئيس للسياسة النقدية والمتمثل في تحقيق الاستقرار السعري لتبدأ الحركة الافقية<sup>(3)</sup> لسعر الصرف، واكتفى المركزي في هذه المرحلة بعرض العملة الأجنبية التي تضمن له تنفيذ سياسته تجاه سعر الصرف وضمن استقراره ضمن حدود معينة، ومن هنا بدأ الافتراق بين سعر الصرف الرسمي والموازي، فعلى الرغم من ثبات سعر الصرف

<sup>2</sup> الحركة العمودية تتمثل بانخفاض سعر الصرف عمودياً.

<sup>3</sup> الحركة الافقية هي التوسع في الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي .

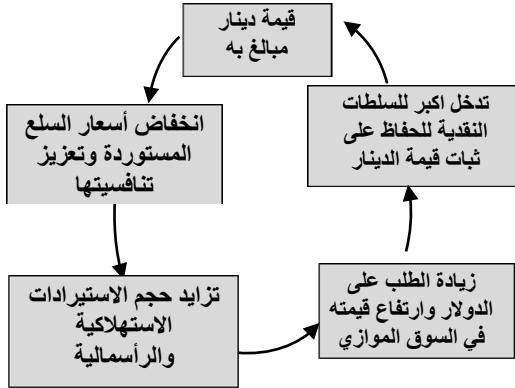
الرسمي بحدود (1170) ديناراً ارتفع سعر الصرف الموازي إلى (1185) و(1196) ديناراً لعامي (2010) و (2011) على التوالي، وهو ما يعني تراجع في قيمة الدينار في السوق الموازي وبنحو (0.2%) لعام 2010 و(0.9%) لعام 2011، لذا وفي محاولة للحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحقيق فرق معقول بين السعر الرسمي والموازي أقدم المركزي على تخفيض سعر الصرف الرسمي إلى (1166) ديناراً وضح كميات كبيرة من الدولار عبر نافذة البيع ناهزت (48) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي قدر بـ(17.4%) عام 2012، مدعوماً بارتفاع الاحتياطات الأجنبية، غير أن النتائج جاءت عكسية ففي الوقت الذي ازدادت فيه قيمة العملة المحلية إلى (0.3%) بالسعر الرسمي انخفضت استناداً إلى السعر الموازي بنحو (3.09%) خلال عام 2012، إذ ارتفع سعر الصرف الموازي إلى (1233) ديناراً بعد أن كان يقدر بـ (1196) ديناراً عام 2011، واتساع فجوة الصرف بين السعرين إلى (5.74%)، فكيف يمكن تفسير ذلك؟

إن العمل على تخفيض سعر الصرف الرسمي للدولار يعني ضمناً زيادة القدرة الشرائية لدى أصحاب الدخل الدينامي، وحسب النظرية الكينزية فإن الميل المتوسط للاستهلاك يزداد بمعدل متناقص مع زيادة الدخل، وطالما أن هناك ضعفاً في مرونة الطاقة الانتاجية المحلية في استيعاب هذا الطلب الاستهلاكي فسوف يتم إشباعه عن طريق زيادة الاستيرادات التي أصبحت أرخص بمعنى زيادة الطلب على الدولار، وهذا الطلب لا يقتصر على الطلب الاستيرادي الاستهلاكي فحسب بل يمتد إلى الطلب الادخاري والاستثماري الخارجيين، وهو ما انعكس في ازدياد مبيعات المركزي من (48.6) مليار دولار خلال عام 2012 إلى نحو (53.2) مليار دولار عام 2013، وبمعدل نمو سنوي قدر بـ(15%) مما شكل استنزافاً للعملة الصعبة وتقليلاً



لفرض مراكمة الاحتياطات الأجنبية بفارق كبير اقل من المدة السابقة بلغ (43%). كما تعرض الدينار العراقي خلال عام 2012 للهجوم من قبل المضاربين بسبب شحة الدولار في بلدان اقليمية (سوريا وايران) نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض عليهما وسحب للعملة الصعبة من داخل السوق العراقية بصورة غير مباشرة، واستجاب البنك المركزي العراقي لذلك من خلال تقييد الوصول إلى الدولار، على الرغم من أن هذا الرد ضروري، إلا أنه يتعارض مع مصداقية المركزي بضمان الوصول إلى الدولار بسعر صرف ثابت<sup>(4)</sup>، والشكل (1) يبين الحلقة المفرغة لأثر ارتفاع قيمة الدينار.

### الشكل (1) الحلقة المفرغة لارتفاع قيمة الدينار العراق



- تم أعداد المخطط استناداً إلى نتائج التحليل اعلاه.

(<sup>4</sup>) Gunter . R. Frank , The Political Economy of Iraq , Edward Elgar Publishing Limited , UK , 2013 , p262.

## المرحلة الثالثة (2014-2018)

شهدت هذه المرحلة العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والمالية التي شكلت تحدياً وصدمة مؤثرة تقف أمام ادارة السلطة النقدية في المحافظة على الاستقرار السعري للبلد، ابتداءً من التراجع في أسعار النفط بحدود (50.3%)<sup>(\*)</sup> بين عامي (2014-2015)، وما نتج عنه من انخفاض في ايرادات الموازنة العامة ومن ثم تراجع تدفق العملة الأجنبية إلى المركزي والذي يشكل الأساس في تكوين الاحتياطيات الأجنبية، مروراً بتدخل السلطة التنفيذية (وزارة المالية) والسلطة التشريعية (مجلس النواب) وإملاء شروط وسياسات لا تمت لعمل السياسة النقدية بصلة<sup>(\*)</sup>.

شكّل انخفاض مشتريات المركزي من وزارة المالية إلى (47.1) مليار دولار عام 2014، بعد أن كانت تقدر بـ (62) مليار دولار عام 2013، وبمعدل نمو سنوي سالب قدر بـ (23.3%) تحدياً أمام المركزي في تلبية طلب القطاع الخاص من الدولار، على الرغم من انكماشه إلى (51.7) مليار دولار عام 2014، بعد أن كانت تقدر بنحو (53.2) مليار دولار عام 2013، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.8%). والتحدي الآخر الذي واجهه المركزي يتمثل في التمويل غير المباشر للموازنة العامة من خلال شراء حوالات الخزينة من الأسواق الثانوية، ولأن هذا الشراء

<sup>(\*)</sup> بلغ سعر برمبل نفط البصرة الخفيف (Basrah Light) عام 2014، بنحو (97.45) (\$/b) لينخفض إلى (47.87) (\$/b) عام 2015.

<sup>(\*)</sup> للمزيد من الاطلاع يرجى النظر إلى :

- سنان مجد الشبيبي، نتائج البنك المركزي الحالية نتيجة فقدان استقلاليتته، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net>.
- جورج حاتم جورج، اشكاليات قيام الموازنة بتحديد سقف للمبيعات اليومية من العملة الاجنبية، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net>.

الديناري سيتحول إلى طلب دولاري عند إنفاقه من قبل الحكومة دون وجود ما يقابله من الدولار أو أي أصل آخر وهو ما يشكل ضغطاً مزدوجاً على الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف<sup>(5)</sup> الذي تولد نتيجة الصدمة الثانية التي لحقت بالاقتصاد الوطني إذ تمكنت العصابات الإرهابية (داعش) من احتلال عدد من المحافظات الشمالية في أواسط عام 2014.

في الاقتصاديات الريعية ومنها العراق تمارس الاحتياطيات الأجنبية دوراً مركباً بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، فهي من جانب تشكل غطاء للعملة المحلية واساساً في دعم سعر صرف عملاتها، ومن جانب آخر تمثل الاحتياطيات خطأً دفاعياً ضد الصدمات الخارجية التي تتولد عن الاختلال في ميزان المدفوعات.

مع إدراك ادارة السلطة النقدية لهذه التحديات ووضوح الرؤية باستمرار تأزم الوضع امنياً ومالياً على المدى القصير، أخذ المركزي برفع سعر الصرف الرسمي إلى (1188) ديناراً عام 2014، نتيجة لانخفاض التدفقات النقدية من جهة والسعي إلى تخفيف الطلب عليه من جهة أخرى، ومع استمرار تراجع تدفق العملة الأجنبية إلى المركزي دون مستوى حاجة السوق وانخفاض مرونة الانفاق الحكومي بالاتجاه النزولي، شكل هذا ضغطاً على الاحتياطيات الأجنبية ومسار سعر الصرف الرسمي والموازي، إذ ارتفع الأول بحدود (1190) ديناراً عام 2015 واستقر عند هذا المبلغ إلى عام 2018، وكذلك ارتفاع الثاني إلى (1247) و(1275) ديناراً لعامي (2015) و(2016) على التوالي، واتسعت فجوة الصرف بين السعرين بنحو (4.78 ، 7.14)%

(5) علي محسن العلق، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2015-2016)م، البنك المركزي العراقي، 2017، ص8.

وهي أقصى- فجوة صرف خلال مدة الدراسة، قابلها أقصى- فرق بين مشتريات ومبيعات المركزي من الدولار قدرت (11.8) ، (7.8) مليار دولار وهو ما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات إلى نحو (53.7،45.3) مليار دولار للمدة ذاتها.

إن اقتصاداً ربيعياً بامتياز مثل الاقتصاد العراقي يعتمد على عائد الإيرادات النفطية في حقن النشاط الاقتصادي بالموارد المالية والتي تفرزها صدمات العرض والطلب في سوق النفط يجعل الدورة الاقتصادية مسائرة وملازمة للموازنة العامة، إذ انعكس ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تدفق العملة الأجنبية إلى الميزانية العمومية من خلال زيادة مشتريات المركزي والتي بلغت (40.3) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي قدره (57.3%) خلال عام 2017، من جانب آخر رافق ارتفاع العائدات النفطية توقف تمويل عجز الموازنة العامة غير المباشر من قبل المركزي والتي بلغت بحسب تصريحات السيد (مظهر محمد صالح) مستشار رئيس الوزراء حوالي (25) ترليون دينار<sup>(6)</sup>، وهو ما انعكس في تخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية لدى المركزي إذ ارتفع إلى (49.3) مليار دولار عام 2017 بعد أن كانت تقدر بـ (45.3) عام 2016، انعكست هذه العوامل الايجابية في نشوء توقعات تفاؤلية في سوق الصرف الاجنبي أدت إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى (1258) دينار عام 2017 ليستقر عند (1208) دينار عام 2018 وانحسرت فجوة الصرف إلى (1.5%)، وإعادة ارتفاع قيمة الدينار العراقي بنحو (4.33%) بسعر الموازي كنتيجة لزيادة الطلب الدينامي بعد إعادة اعمار الاراضي المحتملة من قبل عصابات داعش الإرهابي، وعلى العموم فان هذه المدة شهدت نمواً سالباً لمعدل تراكم الاحتياطيات إذ بلغ المعدل تقريبا (-2%) بفارق انخفاض (17%) عن الفترة السابقة.

<sup>6</sup> شبكة الاقتصاديين العراقيين [www.iraqieconomists.net](http://www.iraqieconomists.net)

## سعر الصرف ومراكمة الاحتياطيات

يلاحظ من خلال المدة المدروسة ان نسب مراكمة الاحتياطيات كانت في تنازل خلال الفترات الثلاث إذ كانت في المدة الأول (58%) والثانية (15%) والثالثة (-2%) وبمعدل انخفاض لإجمالي المدة يصل الى (60%). والتي تشير الى شدة استخدام الاحتياطيات وكثافتها في الدفاع عن سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي. لقد كانت الفترة المثالية لتخفيض قيمة الدينار العراقي هي الفترة الثانية (وقد تمت الإشارة الى ذلك في العديد من البحوث والدراسات) ولكن البنك المركزي لم يستجب، وحين جاءت الفترة الثالثة والتي تعرض خلالها الاقتصاد العراقي للصدمة المزدوجة أسمى- التخفيض واجبا وليس مرغوبا به أو خيار من بين الخيارات فقط ولكن البنك المركزي لم يستجب واستمر مصرا. في الدفاع عن سعر الصرف على حساب الاحتياطيات حتى الأيام الأخيرة من عام 2020، إذ رفع سعر الصرف الاجنبي امام الدولار من 1180 دينار الى 1460 دينار للدولار، ويعد قراره في الاتجاه الصحيح حتى وان كان متأخرا.

المبحث الثاني  
تحليل التجارة الخارجية للعراق وعلاقتها بسعر  
الصرف الاجنبي



تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد، وفي ظل الانفتاح التجاري العالمي أصبح من الصعب على البلدان النأي باقتصادياتها عن مزايا وسلبيات التجارة الخارجية الامر الذي شكل تحدياً أمام صانعي القرار في وضع الخطط والبرامج التي تعزز من تنافسية المنتجات المحلية في سياق سياسة إحلال الواردات أو تحفيز الصادرات، وقدر تعلق الامر بالعراق شهد بعد عام 2003 جملة من التغيرات والاصلاحات في السياسات والانظمة الاقتصادية منها التجارة الخارجية والتي تشكل العصب الرئيسي- في تمويل النشاط الاقتصادي بنيار نقدي عبر الصادرات النفطية وتيار حقيقي عبر الاستيرادات السلعية، ولأجل التحقق من ذلك سيتم تحليل مكونات التجارة الخارجية والاختلالات التي تحيط بها وعلى النحو الآتي :

### (1) الصادرات

رافقت الحروب العسكرية والعقوبات الدولية عمليات تدمير للبنى التحتية لكافة القطاعات الانتاجية والتي أثرت بشكل واضح على معدلات انتاجها وخاصة القطاع الصناعي بفرعيه التحويلي والاستخراجي، وبعد عام 2003، تم اعداد الخطط والبرامج لإعادة عجلة الصناعة الاستخراجية من خلال العمل على تطوير شركات النفط المحلية، فضلاً عن منح جولات تراخيص للشركات النفطية الاجنبية، في حين بقيت الصناعة التحويلية دون رؤية واضحة تضمن آلية لإعادة تشغيلها وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول جدوى الاستمرار في هذا النهج الذي يزيد من عمق التشوهات الاقتصادية في ظل التقلبات السعريّة للمواد الاولية والتحديات التكنولوجية والفنية المرتبطة بها، هذه المقدمة حول التشوه الهيكلي الانتاجي تقودنا إلى تصور حول طبيعة هيكل الصادرات



إذ سرعان ما انسحبت تلك التشوهات على واقع الصادرات، ولغرض الوقوف على صحة هذا التحليل سيتم التطرق إلى بعض المؤشرات الخاصة بالصادرات منها:

**مؤشر التنوع لـ (Herfindahl – Hirshman Index) (HHI) للصادرات**

يعد من المؤشرات المستخدمة في بيان مدى تنوع (Diversification) الصادرات ويصدر عن منظمة (UNCTAD) ويعكس هذا المؤشر درجة اعتماد صادرات بلد ما على سلعة معينة أو عدد من السلع وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0-1) إذ كلما اقتربت درجة المؤشر إلى (0) دلّ هذا على ارتفاع درجة تنوع الصادرات على عدد غير قليل من السلع، وهو ما يعكس درجة تنوع الهيكل الانتاجي وانخفاض درجة المخاطر (Risk) التي من الممكن أن يتعرض لها البلد في حالة تراجع عائد صادرات سلعة معينة، وبالعكس في حال اقتراب المؤشر إلى (1) دلّ هذا على تركيز (Concentration) الصادرات على سلعة معينة وضعف الهيكل الانتاجي، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية<sup>(7)</sup>:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left( \frac{X_{ij}}{X_i} \right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

يلاحظ من الجدول (2) اقتراب درجة هذا المؤشر إلى الواحد وهو ما يدل على تركيز الصادرات على سلعة معينة وهي النفط، إذ بلغ مؤشر التركيز نحو (0.864) بعد أن بلغت قيمة

(7) Indictors Explained Export Market Concentration index , UNCTAD Stat , 2018.

الصادرات النفطية نحو (17.7) مليار دولار لعام 2004 لترتفع قيمتها إلى نحو (61.1) مليار دولار عام 2008 قبلها انخفاض في مؤشر التركيز بهامش بسيط قدر بـ (0.805)، ويرجع هذا التركيز إلى رفع العقوبات الدولية على صادرات النفط العراقية التي كانت مفروضة قبل عام 2003، وتنامي الطلب العالمي على النفط مدفوعاً بعجلة النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام والصيني والهندي أساساً<sup>(\*)</sup> وغالباً ما يشكل هذان البلدان سوقاً لصادرات العراق النفطية، وما أن عصفت أزمة سوق الرهن العقاري الأميركي عام 2008 باقتصاديات العالم وما تبعها من ركود وانخفاض الطلب العالمي على النفط، انخفض عائد الصادرات النفطية إلى نحو (41.6) مليار دولار لعام 2009م وبلغ مؤشر تركيز الصادرات (0.837)، وبعد تعافي الاقتصاد الأميركي من حالة الركود وانتعاش الأسواق الأوروبية والآسيوية ازداد الطلب وأسعار النفط العالميين، فضلاً عن رفع مستوى الطاقة الانتاجية والتصديرية بعد جولات التراخيص ودخول الشركات النفطية العالمية إلى قطاع النفط العراقي، ليعود عائد الصادرات النفطية بالارتفاع من (51.1) مليار دولار عام 2010 إلى (84.3) مليار دولار عام 2014 ونسبة تركيز قدرت بـ (0.865). وهو ما يدل على عمق انكشاف الاقتصاد المحلي وتأثر مسار الصادرات بالصددمات الخارجية الايجابية والسلبية، فضلاً عن الصدمات الداخلية كتلك التي تعرض لها البلد عام 2014 والمتمثلة بالصدمة المزدوجة الامنية والمالية والتي تزامنت مع أزمة مالية عالمية تمثل بانخفاض أسعار النفط،

(\*) ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الصيني من (10%) إلى (14.3%) للمدة (2003-2007) بينما ارتفع في الهند من (7.8%) إلى (9.8%) للمدة ذاتها، وغالباً ما يشكل هذان البلدان سوقاً لصادراتنا النفطية، المصدر: صندوق النقد الدولي .

لينخفض عائد الصادرات النفطية إلى نحو (49.2) و (43.6) مليار دولار لترتفع معها درجة التركيز الصادرات إلى نحو (0.90) لعامي (2015-2016) على التوالي، وبلغ نحو (0.89) لعامي (2017-2018) على التوالي.

جدول (2) الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2018) (مليون دولار)

السنة	قيمة الصادرات الاجمالية (FOB) (1)	قيمة الصادرات النفطية (2)	قيمة الصادرات غير النفطية (3)	قيمة الاستيرادات الاجمالية (CIF) (4)	الميزان التجاري بدون نفط (5)	الميزان التجاري مع النفط (6)
2004	18490	17751	739	21302	(20563)	(2812)
2005	23697	23199	498	23532	(23034)	165
2006	30529	30645	64	22009	(21945)	8520
2007	39516	39433	83	19556	(19473)	19960
2008	63726	61111	2615	35012	(32397)	28714
2009	44275	41668	2607	41512	(38905)	2763
2010	52084	51147	937	43915	(42978)	8169
2011	83226	83006	220	47803	(47583)	35423
2012	94392	94103	289	59006	(58717)	35386
2013	93066	89403	3663	59349	(55686)	33717
2014	88112	84303	3809	58602	(54793)	29510
2015	57577	49211	8366	48010	(39644)	9567
2016	47642	43684	3958	34208	(30250)	13434
2017	63314	59730	3584	38766	(35182)	24548
2018	86360	86259	101	45736	(45635)	40624

## يتبع جدول (2):

السنة	درجة الانكشاف الاقتصادي (7)	نسبة الصادرات من (GDP) (8)	نسبة الاستيرادات (GDP) من (9)	مؤشر Herfindahl ) - (Hirshman لتتويج الصادرات (10)	مؤشر Herfindahl ) - (Hirshman لتتويج الاستيرادات (11)	الجدار الجمركي (12)
2004	108.6	50.5	58.1	0.86	0.50	0.38
2005	94.6	47.4	47.1	0.83	0.48	0.50
2006	80.6	46.8	33.7	0.82	0.49	0.79
2007	67.1	44.8	22.2	0.82	0.49	1.17
2008	80.6	52.05	28.5	0.80	0.57	1.07
2009	83.6	43.1	40.4	0.83	0.51	1.42
2010	74.1	40.2	33.9	0.84	0.52	1.15
2011	77	48.9	28.0	0.86	0.50	0.78
2012	78.7	48.4	30.2	0.86	0.50	1.60
2013	72.9	44.5	28.4	0.85	0.50	1.48
2014	74.2	44.6	29.6	0.86	0.43	0.73
2015	63.2	34.5	28.7	0.90	0.45	0.86
2016	49.1	28.5	20.5	0.90	0.43	1.89
2017	53.4	33.1	20.2	0.89	0.45	3.18
2018	62.1	40.6	21.5	0.89	0.44	2.21

- تم اعداد الجدول استناداً الى :

- العمود (1) (2) (3) (4) ، منظمة اوبك ، نشرات احصائية ، اعداد متفرقة .
- العمود (5) (6) (7) (8) (9) ، من اعداد الباحث .
- العمود (10) (11) ، منظمة الاونكتاد ، نشرات احصائية ، اعداد متفرقة .
- العمود (12) من اعداد الباحث اعتماداً على المعادلة الاتية: الجدار الجمركي = قيمة الايرادات الجمركية / قيمة الاستيرادات \* 100

مما تقدم نستنتج أن ارتفاع مؤشر التنوع لـ (HHI) والتركيز العالي على صادرات السلع الأولية (النفط) يجعل الصادرات والاقتصاد المحلي دالة لسوق النفط العالمية، خاصة اذا علمنا أن كمية هذه السلعة تتحدد وفق ضوابط والتزامات العراق أمام منظمة (OPEC) التي ينضوي البلد تحت لوائها، فضلاً عن أن أسعارها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب العالميين وما ينطوي على ذلك من تبعية الاقتصاد المحلي للظروف والعوامل السياسية والاقتصادية الدولية؛ لأن هذه السوق تشهد تذبذبات بين الحين والآخر متأثرة بظروف الانتعاش والانكماش العالمي، مما يجعل اقتصاد البلد أمام حالتين الأولى حالة الانخفاض في أسعار النفط وهو ما يجعل الحكومة أمام إيرادات متذبذبة ونفقات استهلاكية ثابتة، ومن ثم ظهور العجز في الموازنة الحكومية وما يؤدي ذلك إلى استدامة الدين العام الداخلي والخارجي، والثانية حالة ارتفاع أسعار النفط وهي حالة الرخاء الحكومي، إذ يغيب معها التخطيط في توجيه الموارد المالية نحو القطاعات والمشاريع التنموية التي تعزز من القدرة والاعتماد على الطاقات الانتاجية المحلية والتخفيف من اثار التقلبات الخارجية، فضلاً عن الداخلية، مما يعزز من ظاهرة المرض الهولندي في البلد.

وعلى الصعيد النقدي للبلد فإن التركيز العالي للصادرات على النفط والتي تتميز بتقلبات الأسعار العالمية سترك اثاراً واضحة على مقدار تدفق العملة الأجنبية والذي سينعكس على حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى المركزي والتي تشكل خط الدفاع الأول للحفاظ على استقرارية سعر صرف الدولار وعلى المستوى العام للأسعار المحلية ومن ثم التأثير في التوازن الداخلي والخارجي للبلد.

### مؤشر نسبة الصادرات إلى (GDP)

يعكس هذا المؤشر مدى أهمية الصادرات في تكوين بنية النشاط الاقتصادي المحلي ودرجة تأثره بالقطاع التصديري، ويعد ارتفاع هذه النسبة عن (25%) مؤشراً على الانفتاح التجاري تجاه العالم الخارجي، ومثلت هذه النسبة مؤشر التنوع لـ (HHI) في مسارها وارتفاع نسبتها، فقد بلغت نحو (50.5%) عام 2004 لتصل إلى حدود (52.05%) عام 2008 وانخفضت بعد ذلك إلى (43.2%) و(40.2%) لعامي 2009 و2010 على التوالي، متأثرة بأزمة الرهن العقاري العالمية 2008 كما يلاحظ من الجدول (2)، لتعاود الارتفاع إلى (44.6%) عام 2014. وخلال المدة (2014-2017) شهدت هذه النسبة تراجعاً نتيجة الصدمة المزدوجة والتي اثرت بشكل اساسي على القطاع النفطي كماً وقيمةً إلى نحو (44.6%) و(33.1%)، لترتفع بعد ذلك إلى (40.1%) عام 2018. وخلال مدة الدراسة بلغ المعدل المتوسط لهذا المؤشر نحو (43.1%) وهي أعلى من المعدل المقبول البالغ (25%) ويستدل على ذلك ارتفاع نسبة إسهام الصادرات في (GDP) وهي نسبة تفوق إسهام قطاعات انتاجية مثل الزراعة والصناعة في (GDP).

### التوزيع الجغرافي للصادرات

يعكس التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية بشكل عام والصادرات بشكل خاص طبيعة العلاقات التجارية مع بلدان العالم الخارجي، وتأتي أهمية معرفة التوزيع الجغرافي لبيان مدى تنوعها أو تركزها في الأسواق الخارجية وما ينجم عنها من تقلبات في درجة المخاطر التي يتعرض لها البلد. وقدر تعلق الأمر بالعراق فإن معرفة درجة التوزيع الجغرافي للصادرات هي استكمال لمعرفة مدى الخلل في هيكل وبنية التجارة الخارجية،

والجدول (3) يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية بحسب المجاميع الدولية، إذ شكلت الأسواق الاميركية الشمالية والجنوبية الحصة الأكبر من استيعابها للصادرات العراقية بنسبة بلغت نحو (60.7%) عام 2004، ثم تلتها أسواق الاتحاد الاوروي وبنسبة بلغت (17.5%) ثم الأسواق الاسيوية وبنسبة (12.1)%، استمر التركيز العالي للصادرات العراقية تجاه الأسواق الاميركية حتى عام 2010، إذ احتلت المرتبة الثانية وبنسبة استيعاب بلغت (30.1%) ليبدأ بعدها التركيز على الأسواق الاسيوية مع انتعاش النمو الاقتصادي لبلدان اسيا مثل الصين والهند، إذ بلغت نسبة استيعابها من الصادرات العراقية بنحو (42.2%) لعام 2010، ثم جاءت الأسواق الاوربية بالمرتبة الثالثة بنسبة استيعاب قدرت بنحو (21.4%).

ويلاحظ أنه خلال المدة (2004-2010) تقلصت فجوة التركيز الجغرافي للصادرات العراقية بين الأسواق الثلاثة الأولى الاميركية والاسيوية والاوربية مع فقدان الأسواق العربية والافريقية واوربا الشرقية، لكن سرعان ما اتسعت هذه الفجوة مع استمرار التركيز على الأسواق الاسيوية التي أخذت تستوعب حوالي (64.4%) من إجمالي الصادرات العراقية، واحتلت الأسواق الأوربية المركز الثاني بنسبة استيعاب قدرت بنحو (20%) مع فقدان الصادرات العراقية تنافسها في الأسواق الاميركية وانحدرت إلى المرتبة الثالثة وبنسبة استيعاب (13%) خلال عام 2018. عند ملاحظة التوزيع الجغرافي للصادرات يمكننا الوقوف على عدد من الملاحظات أهمها:

- ارتفاع درجة التركيز الجغرافي للصادرات على المستوى القاري؛ وهي نتيجة طبيعية للتركيز العالي للصادرات على سلعة واحدة فقط وهي النفط، وما يشكل هذا من ارتفاع درجة المخاطرة التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد العراقي في ظل تقلب الظروف والعوامل الجيوسياسية والاقتصادية.
- ارتفاع درجة التركيز الجغرافي على عدد محدود من بلدان القارة فعلى الصعيد الاسيوي تتركز الصادرات العراقية على الأسواق الصينية والهندية وكوريا الجنوبية، بينما تتركز على الأسواق الايطالية والتركية واليونانية بالنسبة للقارة الاوروبية، بينما اقتصرت أسواق الولايات المتحدة بالنسبة للقارة الاميركية، وهو ما يزيد من حدة المنافسة مع الشركاء التجاريين في الاستحواذ على تلك الأسواق مثل بلدان الخليج العربي وإيران وغيرها من البلدان النفطية.
- بالمقابل فإن انخفاض نسبة استيعاب الأسواق العربية والافريقية واوربا الشرقية للمنتجات العراقية يعود إلى ضعف تنافسية هذه المنتجات في الولوج إلى تلك الأسواق و/أو ضعف المفاوضات العراقية وقدرته على إيصال المنتجات المحلية إلى تلك الأسواق.



جدول (3): هيكل التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية للمدة (2004-2018) (نسب مئوية)

السنة	البلدان العربية	البلدان الاتحاد الأوروبي	البلدان الاميركيتين	البلدان الاسيوية	البلدان الافريقيية	بلدان اوروبا الشرقية	بقية العالم
2004	8.7	17.5	60.7	12.1	-	0.7	0.1
2005	3.1	17.5	55.6	9.7	-	1.7	3.3
2006	3.1	24.2	55.4	14.5	-	1.4	1.8
2007	3.6	23.7	54.8	15.6	-	0.8	1.3
2008	3.5	23.8	54.8	15.7	-	0.8	1.8
2009	2.1	26.0	49.5	12.7	-	2.9	6.4
2010	2.2	21.4	30.6	42.2	-	2.4	0.6
2011	3.5	17.3	30.1	45.5	-	2.8	0.5
2012	3.5	17.3	30.1	45.6	-	2.8	0.5
2013	3.3	16.8	26.9	49.7	-	0.4	0.5
2014	3.9	15.5	19.3	61.3	-	0.0	1.3
2015	3.6	17.6	19.2	58.8	-	0.3	0.5
2016	5.3	25.3	8.80	61.4	0.2	0.0	0.1
2017	5.4	24.3	8.70	61.4	0.2	0.0	0.0
2018	2.0	20.0	13.0	64.4	0	0.6	0.0

- تم اعداد الجدول استناداً إلى، البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، أعداد متفرقة .

وفيما يتعلق بجانب الصادرات غير النفطية فهي لم تشكل سوى (3.6%) كمعدل متوسط من إجمالي الصادرات للمدة (2004-2018) وإن تدني هذه النسبة لها مدلولات عدة هي أما توجه الناتج السلعي إلى اشباع حاجة السوق المحلي مع عدم كفايته للولوج إلى الأسواق الخارجية أو أنه غير قادر أصلاً على اشباع حاجة السوق المحلي، ومن ثم فإنه ليس هناك ما

يمكن تصديره إلى الخارج، وإن الإجابة على ذلك تتوضح من خلال بيان حجم الاستيرادات وتنوعها وهو مدار الحديث في الفقرة التالية.

## (2) الاستيرادات

لبيان صحة التحليل اعلاه سوف نتطرق إلى المؤشرات الخاصة بالاستيرادات منها:

### مؤشر التنوع (HH Index) للاستيرادات

هو نظير مؤشر (Index Herfindahl – Hirshman) الصادرات إلا أنه يعكس درجة اعتماد البلد على الاستيرادات وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0-1) وكلما اقتربت درجة المؤشر إلى (0) دل هذا على ارتفاع درجة تنوع الاستيرادات على عدد غير قليل من السلع المستوردة وبالعكس في حال اقتراب المؤشر إلى (1) دلّ هذا على تركيز (Concentration) الاستيرادات على عدد معين من السلع، ويلاحظ من الجدول (2) انخفاض مؤشر تنوع الاستيرادات من (0.50) وبقية استيرادات بلغت (21.3) مليار دولار عام 2004 إلى نحو (0.43) بعد أن ارتفعت قيمة الاستيرادات نحو (58.6) مليار دولار عام 2014، وهو مؤشر على تنوع السلع المستوردة مع ارتفاع قيمة الاستيرادات نتيجة زيادة حجم الإنفاق العام، ومع انخفاض قيمة الاستيرادات متأثرةً باحتلال عصابات (داعش) الارهابية للعديد من المنافذ الحدودية مع دول الجوار وسنوات التقشف المالي التي اتبعتها الحكومة آنذاك نتيجة انخفاض عائد صادرات النفط وارتفاع تكاليف الحرب، إذ انخفضت قيمة الاستيرادات من (48) مليار دولار عام 2015 إلى نحو (38) مليار دولار عام 2017 وبلغ معها مؤشر تنوع الاستيرادات بنحو (0.45) للمدة ذاتها، عاودت قيمة الاستيرادات بالارتفاع إلى نحو (45.7) مليار

دولار عام 2018 نتيجة للظروف والعوامل الايجابية التي مر بها البلد وانخفض معها مؤشر التنوع إلى نحو (0.44).

### مؤشر نسبة الاستيرادات إلى (GDP)

أن تحليل هذا المؤشر يزيد من وضوح الصورة حول ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي والاعتماد على الأسواق الخارجية من جهة وضعف الناتج المحلي من جهة أخرى في سد حاجة السوق المحلي. ويرى (هنريكس) "أن اقتصاد البلد اذا تجاوزت نسبة استيراداته إلى (GDP) الـ (20%) يعد اقتصاداً مكشوفاً<sup>(8)</sup>، ويلاحظ من الجدول (2) ارتفاع نسبة هذا المؤشر مقارنة بالنسبة المقبولة إذ بلغت نحو (58.1%) لعام 2004 لتصل إلى نحو (29.6%) عام 2014، لتتخفف بعد ذلك نتيجة الاحداث التي شهدها البلد ومشار إليها سابقاً إلى (28.7%) و(20.5) و(20.2%) للمدة (2015-2017) على التوالي، لترتفع إلى (21.5%) لعام 2018.

نستنتج مما تقدم انخفاض درجة مؤشر (HHI) لتنوع للاستيرادات مقارنة بالصادرات الامر الذي يعني اعتماد البلد على العالم الخارجي في استيراد قائمة واسع من السلع الاستهلاكية والوسيطه والرأسمالية بلغت قيمتها الإجمالية بنحو (598) مليار دولار للمدة (2004-2018)، بالمقابل ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى (GDP) يؤشر على انخفاض انتاجية القطاعات غير النفطية في سد حاجة السوق المحلي، إذ أخذت السلع المستوردة دوراً منافساً للسلع والمنتجات المحلية وليس عنصراً مكملاً للعملية الانتاجية والتنموية في البلد، ويلاحظ من

(<sup>8</sup>) فارس كريم بريهي، ميس عبدالامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري للمدة (2014-1994) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 101، 2016، ص 328.

الجدول (4) إن هناك متلازمة بين مسار الصادرات والاستيرادات في العراق، ففي سنوات الرواج النفطي يزداد الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري ويزداد حجم الاستيرادات بشقيه الحكومية والخاص وهو ما يجعل الاستيرادات دالة في حجم الصادرات.

جدول (4): هيكل التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية للمدة (2004-2018) (نسب مئوية)

السنة	البلدان العربية	بلدان الاتحاد الاوروي	بلدان الاميركيتين	البلدان الاسيوية	البلدان الافريقية	بلدان أوروبا الشرقية	بقية العالم
2004	11.1	42.5	8.7	18.7	-	12.3	6.5
2005	30.6	11.5	15.1	10.7	-	29.6	2.5
2006	37.5	14.1	7.80	10.5	-	29.8	0.1
2007	46.2	6.4	11.1	11.5	-	24.2	0.3
2008	47.1	6.4	11.2	11.4	-	24.1	0.4
2009	36.5	8.7	13.0	13.2	-	24.6	3.7
2010	23.6	11.9	11.9	12.5	-	30.1	1.5
2011	24.9	10.2	8.5	26.3	-	29.1	3.2
2012	24.8	10.2	8.5	26.4	-	29.0	0.8
2013	21.7	10.0	7.1	25.2	-	35.5	0.5
2014	23.9	15.2	5.6	51.6	-	2.4	1.3
2015	23.7	12.7	6.6	50.0	-	6.4	0.6
2016	25.8	13.0	6.3	49.1	0.1	5.6	0.1
2017	25.8	13.0	6.3	49.1	0.1	5.6	0.1
2018	8.8	13.5	7.2	65.2	0.2	4.5	0.6

- تم اعداد الجدول استناداً إلى: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

### التوزيع الجغرافي للاستيرادات

تعد دراسة الهيكل الجغرافي للاستيرادات سبيلاً للتعرف على مدى إسهام المجاميع الدولية في تلبية حاجة السوق المحلي من السلع والخدمات ومعرفة مدى التغيرات التي تحصل في نسب إسهامها خلال مدة الدراسة (2004-2018)، ويلاحظ من الجدول (4) تنوع التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية على المجاميع الدولية؛ إذ احتلت منتجات الاتحاد الاوروي المرتبة الأولى وبنسبة إسهام بلغت (42.5%) من إجمالي الاستيرادات لعام 2004، ثم جاءت المنتجات الاسيوية واوروبا الشرقية وجاءت البلدان العربية بالمرتبة الرابعة وبنسبة إسهام بلغت نحو (11.1%)، لكن سرعان ما تغيرت هذه النسبة لصالح الاخيرة مع تزايد الانفتاح التجاري خاصة وإنّ العراق يجاور أربعة بلدان عربية وجدت فيه سوقاً واسعة لتصريف منتجاتها وأغلب هذه البلدان قبل 2003، كانت العلاقات التجارية معها منقطعة، وبلغت نسبة إسهام البلدان العربية لعام 2005م بحدود (30.6%) مع تدفق منتجات البلدان المجاورة فضلاً عن المنتجات المصرية والاماراتية، ثم جاءت بلدان اوروبا الشرقية وبنسبة إسهام بلغت (29.6%) مع تدفق السلع القادمة من بلدان (روسيا الاتحادية، اوكرانيا)، وجاءت بلدان الاميركيتين بالمرتبة الثالثة وبنسبة إسهام بلغت نحو (15.1%) من مجمل الاستيرادات العراقية، وبحلول عام 2014م أخذت الأسواق الاسيوية تأخذ النصيب الأكبر في مجمل الاستيرادات إذ بلغت نسبة إسهامها نحو (51.6%) مع تدفق السلع القادمة من (الصين، الهند، ايران، تركيا<sup>(\*)</sup>)، ثم جاءت البلدان العربية وبنسبة بلغت نحو (23.9%) وجاءت استيرادات الاتحاد الاوروي بالمرتبة

(\*) تصنف وزارة التخطيط العراقية تركيا ضمن البلدان الاسيوية.

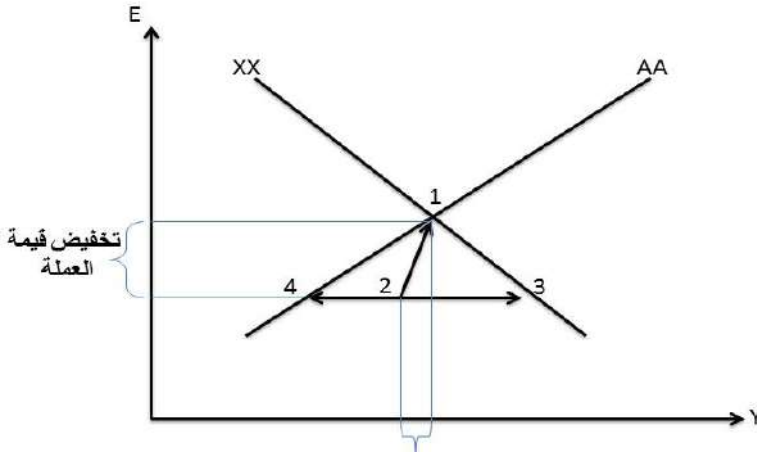
الثالثة وبنسبة بلغت (15.2%)، واستمرت هيمنة الاستيرادات الاسيوية على الأسواق العراقية إذ ابلغت نحو (65.2%) خلال عام 2018، بعدها جاءت المنتجات المتدفقة من الاتحاد الاوربي وبنسبة بلغت (13.5%) وانخفضت نسبة إسهام البلدان العربية إلى أدنى مستوياتها خلال مدة الدراسة إلى نحو (8.8%).

### (3) اختلال الميزان التجاري العراقي

يعاني اقتصاد البلد من قصور في جانب العرض الكلي في تلبية متطلبات الطلب الكلي ويظهر ذلك واضحاً من خلال التشوه في الميزان التجاري للبلد، إذ بين مؤشر (HHI) لتنوع الصادرات والاستيرادات أن هناك تنوع سلعي عالي في جانب الاستيرادات نتيجة لمحدودية انتاجه السلعي قابلها تركيز عالي في جانب الصادرات نتيجة ارتفاع القدرة الانتاجية والتصديرية النفطية، ومع استبعاد عائد الصادرات النفطية فإن العجز سيكون الرفيق الدائم للميزان التجاري وللموازنة الحكومية وهو ما يطلق عليه بالعجز التوأم (Twin Deficits) فالأول ناجم عن ارتفاع قيمة الاستيرادات مقارنة بالصادرات ( $E < M$ ) والثاني ناجم عن انخفاض قيمة الايرادات الضريبة عن نفقات الحكومي ( $T < G$ )، هذا الاختلال في التوازن الداخلي والذي يمثله المنحنى (XX) والتوازن الخارجي والذي يمثله المنحنى (AA) كما يتضح من الشكل (2) وتحديدأ عند النقطة (2) والتي تتميز بوجود بطالة مصحوبة بعجز في الحساب الجاري، وتضمن تغيرات السياسة النقدية عبر سعر الصرف والتي يطلق عليها بسياسات تبديل الإنفاق (Expenditure-Switching Policy) وكذلك تغيرات السياسة المالية عبر الإنفاق الحكومي والتي يطلق عليها بسياسة تغير الإنفاق (expenditure-changing policy) إلى الوصول إلى النقطة (1). تقود التغيرات في سياسة الإنفاقية إلى

تغيرات في حجم الطلب الكلي، ومن ثم (GDP) وما ينتج عن ذلك من استيعاب أو تسريح في حجم القوى العاملة والذي ينعكس في حجم البطالة، إذ تضمن السياسة المالية التوسعية الوصول إلى النقطة (3) وتحقيق معدلات بطالة مقبولة اقتصادياً مع بقاء العجز الخارجي، بينما تضمن السياسات الانكماشية التحرك إلى النقطة (4) وبلوغ التوازن الخارجي مع تفاقم من مشكلة البطالة، لذا فإن تحركات السياسة المالية الإنفاقية غير كافية بشكل عام لتحقيق هدفي التوازن الداخلي والخارجي في الوقت ذاته، لذا لا بد من تحركات نقدية تضمن معها التغيير في وجهة الإنفاق من السلع المستوردة إلى السلع المحلية من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية والتي تضمن مع السياسات المالية التوسعية الانتقال إلى النقطة (1).

شكل (2): أثر تغيرات السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي



Source: Krugman , Pual, Obstfeld . Maurice , Melitz . Marc , **International Finance Theory and Policy**, eleventh edition , Pearson Education Limited , 2018 , P287.

وبالعودة الى الجدول (2) يتبين مقدار العجز التجاري دون النفط الذي بلغ (20.5) مليار دولار عام 2004م وأخذ هذا العجز بالمنحى التصاعدي إلى نحو (58.8) مليار دولار عام 2012م لتنخفض إلى (45) مليار دولار عام 2018. بينما تختلف الصورة تماماً مع وجود النفط إذ حقق الميزان التجاري فائضاً على طول مدة الدراسة باستثناء عام 2004 الذي حقق عجزاً مقداره (2.8) مليار دولار، ولم تكن هذه الفوائض المالية نتيجة ارتفاع انتاجية القطاعات الزراعية أو الصناعية بالقدر



الذي كانت فيه مترامنة مع زيادة الطاقة الانتاجية والتصديرية للقطاع النفطي، هذا الفائض النقدي عزز من ظاهرة العجز الحقيقي وولد تبعات سلبية أكثر مقارنة بتبعاتها الايجابية إذ دعمت العوائد المالية الضخمة نمو الإنفاق العام من جانب السلطة المالية، قابلها تمكين للسلطة النقدية من رفع القيمة الحقيقية للدينار العراقي، وهو ما من شأنه أن يضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية للبلد في الوقت الذي يحتاج فيه البلد إلى تعزيز هذه القدرة وإنعاش القطاعات الانتاجية، إن القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ليست فقط لم تسعفها الظروف والعوامل الولوج إلى الأسواق الخارجية بل لم تستطع المحافظة على مكانتها في الأسواق الداخلية، وهذا يرجع إلى السياسة التجارية والتي كانت أغلبها إملاءات وشروط منظمات ومؤسسات مالية دولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، فضلاً عن القرارات السياسية أبان حكومة سلطة الائتلاف المؤقتة والتي فرضت على العراق اتباع سياسة الباب المفتوح أمام السلع الأجنبية من خلال إزالة كافة القيود الجمركية على السلع الواردة إلى الأسواق المحلية والالتزام بمستوى أدنى من سياسات الحماية التجارية<sup>(9)</sup>، وانعكس ذلك في تدني نسبة الجدار الجمركي إلى حدود الواحد صحيح أو اقل من ذلك خلال المدة (2004-2015) إذ بلغت هذه النسبة بحدود (0.38) خلال عام 2004 حينها قدرت قيمة الاستيرادات بنحو (21.3) مليار دولار، وعلى الرغم من ارتفاع هذه القيمة بحدود الضعف خلال عام 2015 بنحو (48) مليار دولار، الا أن نسبة الجدار الكمركي لم تواكب هذه الزيادة إذ بلغت (0.86)، وشهدت هذه

(9) حالوب كاظم معلقة، مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد،

النسبة تحسناً بعد تطبيق النظام الضريبي الجمركي الجديد ذي الرقم (22) لسنة 2010 إذ بلغت (1.89%) و (3.18%)، و (2.21%) خلال المدة (2016-2018) على الرغم من انخفاض الاستيرادات العراقية مقارنة بعام 2015.

إن أحادية جانب الصادرات وتنوع جانب الاستيرادات جعلت الاقتصاد العراقي عرضة للانكشاف الاقتصادي وهو ما يقود البلد إلى التبعية الاقتصادية تجاه العالم الخارجي، ويتضح هذا من خلال مؤشر الانكشاف الاقتصادي المبين في الجدول (2) أن هناك فجوة كبيرة بين القيمة المقبولة اقتصادياً والتي تقدر بنحو (45%) فما دون وبين ما هو متحقق في البلد، إذ بلغ مؤشر الانكشاف الاقتصادي نحو (108.6%) عام 2004 ليبلغ (74.2%) عام 2014، لينخفض بعد ذلك متأثراً بالأحداث التي جرت بالعراق (السالفة الذكر) ليبلغ أدنى مستوياته خلال عام 2016 قدر بـ (49.1%) ليرتفع بعد ذلك خلال عامي (-2018 2017) إلى (53.4%) و (62.1%) على التوالي، وخلال المدة (2018-2004) بلغ معدل متوسط درجة الانكشاف نحو (74.6%).



المبحث الثالث  
تحليل التجارة مع تركيا وإيران وعلاقتها  
بسعر الصرف الاجنبي



شهد البلد بعد عام 2003 العديد من التغيرات في سياسات واتجاهات النظم الاقتصادية الكلية للبلد، وتعد التجارة الخارجية مع البلدان المجاورة وإحدى تلك التغيرات التي أخذت تحتل أهمية في التحليل التجاري والنقاشات الاقتصادية ليس فقط لكونها تجارة غير متكافئة فحسب وإنما حول انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على البلد. ابتداءً اجهضت الصراعات العسكرية والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة لما يقارب عقداً من الزمن على العراق على الهيكل الانتاجي وجودة منتجاته المحلية وتعطيل تدفقاته التجارية مما سمح للمنافسين بالاستيلاء ليس فقط على حصته في الأسواق الخارجية بل وعلى الأسواق الداخلية<sup>(10)</sup>. مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد على الاقتصاديات الخارجية بشكل عام والمجاورة بشكل خاص ومنها تركيا وإيران في تلبية متطلبات سوقه المحلية. وسيركز هذا المبحث على تحليل التجارة معهما وانعكاسات سياسات سعر الصرف لعمليتهما فضلاً عن الدينار عليها.

### 1- تحليل التبادل التجاري العراقي – التركي

تأثر التبادل التجاري العراقي – التركي بالمراحل والظروف السياسية المحيطة بالمنطقة إذ شهد هذا التبادل ازدهاراً خلال فترة الثمانينات نتيجة الحرب العراقية – الايرانية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بنحو (1.1) مليار دولار عام 1980 ليصل إلى (2.4) مليار دولار عام 1988، ثم شهد تراجعاً بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق خلال عقد التسعينات إذ بلغ حجم التبادل التجاري نحو (221) مليون دولار عام 1998، والجدير بالذكر أنه خلال العقدين السابقين كان الفائض التجاري لصالح العراق نتيجة تفضيل الجانب التركي للنفط

(10) Frank R. Gunter , Op cit , P230.

العراقية إذ احتل العراق الترتيب (2) من بين البلدان المصدرة إلى تركيا. وبعد عام 2003 بدأت حركة التبادل التجاري بالرواج. ومن الجدول (5) يلاحظ ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية من تركيا على طول المدة (2004-2013) إذ بلغت نحو (1.8) مليار دولار شكلت ما نسبته (8.5%) من مجمل الاستيرادات العراقية عام 2004 لتصل إلى حدود (11.9) مليار دولار عام 2013 وارتفعت معها نسبة إسهامها إلى (20.1%) من إجمالي الاستيرادات وبمعدل نمو قدر بنحو (556.4%) للمدة ذاتها، بالمقابل فإن ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية شكلت من الجانب التركي ما نسبته (2.8%) من إجمالي صادراتها لعام 2004م لتصل إلى نحو (7.9%) عام 2013م ، وهذا يدل على أهمية السوق العراقية في تصريف المنتجات التركية وانتقل ترتيب سلم السوق العراقية من المرتبة (9) عام 2004 إلى المرتبة (2) عام 2013 من حيث القدرة على استيعاب المنتجات التركية.

أدت التطورات غير المحسوبة التي شهدتها العراق في عام 2014 إلى تضرر حركة التجارة البينية وتدفق السلع التركية نتيجة لعدم قدرة الشاحنات على الدخول إلى ما بعد منطقة كردستان كما تراجعت حركة الاستثمارات التركية في البلد وتضرر العديد من الشركات العاملة فيه بسبب التدهور في الوضع الأمني، وانحسر النفوذ التركي في الأسواق المحلية لصالح الجانب الإيراني، إذ انخفضت الاستيرادات العراقية من تركيا إلى نحو (10.8) و (8.5) و (7.6) مليار دولار للمدة 2014-2016 على التوالي، وانخفضت معها نسبة إسهام هذه الاستيرادات من إجمالي الاستيرادات العراقية إلى نحو (18.5%) و (17.8%)

(22.3%)<sup>(\*)</sup>، بالمقابل انخفض إسهامها من إجمالي الصادرات التركية إلى نحو (6.9%) و (5.9%) و (5.4%) للمدة نفسها. شكل هذا الانخفاض ضرراً لإجمالي الصادرات التركية، وكذلك في تصريحات مسؤولين ورجال الأعمال الأتراك، إذ صرح وزير الكمارك والتجارة التركي (Hayati Yazıcı) أن التبادل التجاري بين البلدين تضرر جراء استيلاء داعش على عدد من المناطق الشمالية أملاً بتجاوز هذه المرحلة قبل أن تشكل ضرراً أكبر لصادرات تركيا إلى العراق.

وصرح القائم بمجلس الأعمال (التركي - العراقي) (Ercument Aksoy) أن استمرار احداث (داعش) ستكلف انخفاضاً في الصادرات التركية إلى العراق بحوالي (9) مليار دولار إذ سيبقى اقليم كردستان السوق الوحيد التي تستوعب المنتجات التركية. ومن جهته صرح (Nevaf Kilic) رئيس جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الاتراك أن التجارة بين الطرفين قد تم تعليقها وتم تفريغ البضائع المتجه إلى جنوب العراق في المخازن بسبب الاحداث الدائرة في البلد<sup>(11)</sup>.

وأوضحت جمعية المصدرين الأتراك أن حجم الصادرات التركية إلى العراق انخفضت بنحو (21%) في يونيو من عام 2014م مقارنة بالعام السابق وعلى أثرها تراجع ترتيب الأسواق العراقية إلى المرتبة الثالثة من حيث استيعاب الصادرات

<sup>(\*)</sup> ان ارتفاع نسبة الاستيرادات التركية من إجمالي الاستيرادات العراقية لعام 2016 بنحو (22.3%) لا يعود إلى ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية من تركيا وإنما على العكس من ذلك إذ انخفضت حجم الاستيرادات إلى نحو (7636) مليون دولار ويعزى ذلك إلى انخفاض مجمل الاستيرادات العراقية لذلك العام.

<sup>(11)</sup> Erdinç , Çelikkan , Unrest in Iraq stirs worries over Turkish business links, Hürriyet Daily News , 2014 , p3.



التركية، لتتخفّف بنحو (46%) في يوليو من العام ذاته<sup>(12)</sup>. وعلى الرغم من تحسّن الاوضاع الامنية وتدفق السلع التركية إلى الأسواق المحلية وارتفاع قيمة الاستيرادات إلى نحو (9.05) و (8.3) مليار دولار شكّلت ما نسبته (23.3، 18.2)% من مجمل استيرادات العراق لعامي (2017-2018) على التوالي، الا أن نسبتها بقيت منخفضة من إجمالي الصادرات التركية بحدود (5.8%) و (4.9%) للمدة ذاتها.

وفما يتعلق بجانب الصادرات العراقية إلى تركيا فإن هناك فجوة كبيرة بينها وبين الاستيرادات العراقية خلال المدة (2004-2013) شهدت تذبذباً إذ بلغت نحو (145.5) مليون دولار شكل ما نسبته (0.81%) من مجمل الصادرات العراقية، لتشهد ارتفاعاً إلى (153.4) مليون دولار عام 2010م شكّلت ما نسبته (0.29%) من إجمالي الصادرات لتعاود الانخفاض إلى نحو (145.6) مليون دولار وانخفاضاً في نسبة إسهامها إلى مجمل الصادرات بنحو (0.16%) عام 2013. وعلى الرغم من الظروف والاضعاع الامنية بعد 2014م التي عصفت بالبلد الا أن الصادرات العراقية إلى تركيا شهدت ارتفاعاً خلال المدة (2014-2018) إذ بلغت نحو (268.5) مليون دولار عام 2014 شكّلت ما نسبته (0.30%) من إجمالي الصادرات العراقية لتصل إلى (1.6%) عام 2018 بعد أن بلغت قيمة الصادرات نحو (1420) مليون دولار، إذ انتقل سلم ترتيب العراق من (65) عام 2014 إلى (36) عام 2018 من حيث حجم الصادرات العراقية إلى الأسواق التركية. وخلال المدة (2004-2018) شهد الميزان التجاري العراقي - التركي عجزاً

<sup>(12)</sup> علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز

الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص7.

لصالح الأول وفائضاً لصالح الثاني، وكما يلاحظ ذلك من الجدول (5) ارتفع العجز التجاري من (1.6) مليار دولار عام 2004م إلى (11.8) مليار دولار عام 2013، لتتخفف إلى (6.9) مليار دولار عام 2018.

جدول (5): التبادل التجاري العراقي – التركي للمدة 2004-2018 (مليون دولار)

السنة	استيرادات العراق من تركيا (1)	صادرات العراق إلى تركيا (2)	حجم التبادل التجاري (3=2+1)	الميزان التجاري العراقي-التركي (4=2-1)	نسبة الاستيرادات العراقية من تركيا من إجمالي الاستيرادات العراقية (5)	نسبة الصادرات التركية إلى العراق من إجمالي الصادرات التركية (6)
2004	1820	145.5	1965.5	(1674.5)	8.5	2.8
2005	2750	66.4	2816.4	(2683.6)	11.6	3.7
2006	2589	121.7	2710.7	(2467.3)	11.7	3.02
2007	2844	118.7	2962.7	(2725.3)	14.5	2.6
2008	3916	133.05	4049.05	(3782.9)	11.1	3
2009	5123	120.5	5243.5	(5002.5)	12.3	5
2010	6036	153.4	6189.4	(5882.6)	13.7	5.3
2011	8310	86.7	8396.7	(8223.3)	17.3	6.2
2012	10822	149.3	10971.3	(10672.7)	18.3	7.1
2013	11948	145.6	12093.6	(11802.4)	20.1	7.9
2014	10887	268.5	11155.5	(10618.5)	18.5	6.9
2015	8549	296.5	8845.5	(8252.5)	17.8	5.9
2016	7636	836.2	8472.2	(6799.8)	22.3	5.4
2017	9054	1527.7	10581.7	(7526.3)	23.3	5.8
2018	8346	1420	9698.5	(6926)	18.2	4.9

تم اعداد الجدول استناداً إلى :

- العمود (1) (2) (6) ، Turkish Statistical Institute .
- العمود (3) (4) (5) ، من اعداد الباحثين .

مما تقدم نستنتج بأن الجانب التركي استطاع أن يقلب حالة العجز التجاري التي كان يسجلها مع الجانب العراقي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات إلى فائض تجاري وهو الراجح الاقتصادي الأكبر من هذا التبادل التجاري بعد عام 2003؛ إذ تعمل تركيا على تصريف المنتجات الفائضة عن حاجتها إلى الأسواق العراقية والتي تشكل مصدر تدفق للعملة الأجنبية الصعبة وما ينتج عن ذلك من زيادة مستوى استخدام عناصر الانتاج وارتفاع عائد تلك العناصر وزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل للبلد. هذه الايجابيات افتقدها الجانب العراقي؛ إذ كان من الممكن استثمارها في توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة وتقليل الاعتماد على القطاع العام ومن ثم تخفيف العبء على الموازنة العامة فضلاً عن زيادة تنافسية المنتجات المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيرادات وتخفيف العجز (أو تحقيق فائض) في الميزان التجاري للبلد، وهو ما يؤدي إلى تقليل استنزاف العملة الصعبة وتقليل الضغط على الاحتياطات الأجنبية ومراكمتها في الميزانية العمومية للبنك المركزي، واقتصاد يفقد كل هذا هو بدون أدنى شك الخاسر الاقتصادي الاصغر.

تزامن ارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية من تركيا مع عدد من التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلدين بداية الالفية الجديدة إذ شكل احتلال العراق عام 2003 نقطة تحول كبيرة بالنسبة إلى السياسة التركية في المنطقة وترافق ذلك مع صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا عام 2002 والتأسيس لسياسة خارجية جديدة قوامها الانفتاح على أسواق الشرق الأوسط بعد أن عجزت عن الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي<sup>(13)</sup>،

(13) تركيا في العراق كيف استطاعت ان توسع تركيا نفوذها في العراق؟ ، مركز الجزيرة للدراسات ،

قابلها ذلك انفتاح تجاري وازالة جميع القيود الجمركية التي كانت مفروضة قبل عام 2003 على الاستيرادات التركية من الجانب العراقي، وتزامن رفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق وارتفاع عائد الصادرات النفطية ورفع سعر صرف الدينار العراقي توتراً للعلاقات التركية - الاميركية؛ إذ فرضت الأخيرة عدد من العقوبات الاقتصادية على تركيا أدت إلى انخفاض قيمة الليرة التركية، والجدول (6) يوضح مقدار ارتفاع قيمة الدينار العراقي إزاء انخفاض قيمة الليرة التركية أمام الدولار الاميركي للمدة (2004-2018) إذ انخفض سعر صرف الدولار من (1453) دينار عام 2004م إلى نحو (1190) دينار عام 2018، وارتفعت قيمة الدينار قبال الدولار بنحو (-22%) للمدة ذاتها، بالمقابل ارتفع سعر صرف الدولار من (1.42) ليرة إلى نحو (4.81) ليرة للمدة ذاتها، على أثرها سجلت قيمة الليرة انخفاضاً قدره (238%) أمام الدولار، وبذلك يصبح مجموع انخفاض قيمة الليرة (ارتفاع سعر الصرف) وارتفاع قيمة الدينار (انخفاض سعر الصرف) (260%) وهذا يصب باتجاه جعل الصادرات التركية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك العراقي ويمنح ميزة تنافسية للمنتجات التركية على حساب المنتجات العراقية في الأسواق المحلية، ولا يقتصر أثر تخفيض العملة عند القطاع الحقيقي بل يمتد إلى القطاع السياحي والتعليمي والصحي وغيرها.

جدول (6): مقدار تقلب قيمة الدينار العراقي والليرة التركية أمام الدولار الاميركي للمدة (2004-2018)

السنة	سعر صرف الدولار/ الدينار بالسعر الرسمي (دينار/دولار) (1)	مقدار تقلب قيمة الدينار (%) (2)	سعر صرف الدولار / الليرة التركية بالسعر الرسمي (ليرة/دولار) (3)	مقدار تقلب قيمة الليرة (%) (4)
2004	1453	-	1.4223	-
2005	1469	(1.10)	1.3407	5.73
2006	1467	0.13	1.4311	(6.73)
2007	1255	14.4	1.3015	9.05
2008	1193	4.9	1.2929	0.66
2009	1170	1.9	1.5470	(19.65)
2010	1170	0	1.5003	3.01
2011	1170	0	1.67	(11.3)
2012	1166	0.3	1.7924	(7.33)
2013	1166	0	1.9013	(6.07)
2014	1188	(1.8)	2.1878	(15.07)
2015	1190	(0.1)	2.7200	(24.32)
2016	1190	0	3.0212	(11.07)
2017	1190	0	3.6476	(20.73)
2018	1190	0	4.8134	(31.95)

تم اعداد الجدول استناداً إلى:

- العمود (1) (3) ، بيانات الجدول (1).
- العمود (2) (4) ، من اعداد الباحثين .
- العمود (3) Turkish Statistical Institute

ومما تقدم نستطيع أن نكون مصفوفة معاملات ارتباط لـ (Pearson) بين المتغيرات (سعر صرف الدولار/الدينار ( $EX_D$ )، وسعر صرف الدولار/ الليرة ( $EX_L$ )، الاستيرادات العراقية من تركيا  $IM_1$ ، ( $\tau$ ) والصادرات إليها ( $EX_1$ )، وحجم التبادل التجاري بين البلدين ( $X+M$ ).

ويلاحظ من الجدول (7) أن معامل الارتباط بين (سعر صرف الدولار/الدينار) وبين (الاستيرادات العراقية من تركيا) بلغ (-0.72) وهو ارتباط عكسي. قوي هذا يعني أن ارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الدينار) تؤدي إلى انخفاض الاستيرادات العراقية من تركيا، بالمقابل بلغ معامل الارتباط بين (وسعر صرف الدولار/ الليرة) وبين (الاستيرادات العراقية من تركيا) بلغ (0.47) وهو ارتباط طردي ضعيف، وهذا يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف الدولار (انخفاض قيمة الليرة) يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات العراقية من تركيا، ويدل هذا على أن رفع قيمة الدينار (انخفاض سعر صرف الدولار أمام الدينار) تؤثر في زيادة استيرادات العراق من تركيا أكثر من خفض قيمة الليرة التركية (رفع سعر صرف الدولار أمام الليرة) وهذا يعني أن تحريك قيمة الدينار العراقي سيكون أكثر تأثيراً في الاستيرادات العراقية من تركيا وهذا يلقي على عاتق السياسة النقدية العراقية مسؤولية معالجة هذه المشكلة، في حين بلغ معامل الارتباط نحو (0.31) بين (الصادرات العراقية لتركيا) و(الاستيرادات العراقية من تركيا) وهو ارتباط طردي ضعيف وهذا يدل على أن ارتفاع حجم الصادرات العراقية إلى تركيا يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستيرادات العراقية منها، بينما بلغ معامل الارتباط بين حجم التبادل التجاري بين البلدين و(الاستيرادات العراقية من تركيا) بنحو (0.99)، وهو يشير إلى وجود ارتباط طردي تام بين المتغيرين وهذا يدل على هيمنة (الاستيرادات العراقية من تركيا)

على حجم التبادل التجاري بين البلدين، في حين بلغ معامل الارتباط بين (X+M) وبين (الصادرات العراقية لتركيا) بنحو (0.43) وهو ارتباط طردي ضعيف وهذا يدل على انخفاض أهمية الصادرات العراقية إلى تركيا.

جدول (7): مصفوفة معاملات الارتباط (Pearson) بين بعض المتغيرات العراقية – التركية

	IM <sub>i,T</sub>	EX <sub>D</sub>	EX <sub>L</sub>	EX <sub>i,T</sub>	X+M
IM <sub>i,T</sub>	1				
EX <sub>D</sub>	-0.72	1			
EX <sub>L</sub>	0.47	-0.35	1		
EX <sub>i,T</sub>	0.31	-0.26	0.92	1	
X+M	0.99	-0.72	0.57	0.43	1

تم اعداد الجدول استناداً إلى بيانات الجدول (27) (28) ومخرجات برنامج (Eviews-10).

### التبادل التجاري العراقي – الايراني

أسهمت العديد من العوامل مثل القرب الجغرافي وكثافة السياحة الدينية بين البلدين في رفع مستوى التبادل التجاري بين الطرفين منذ عقود قبل أن تشهد انقطاعاً خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي نتيجة حرب الثمانية سنوات، ليعود التبادل بين الطرفين بعد عام 2003، إذ يلاحظ من الجدول (8) ارتفاع حجم الاستيرادات العراقية من الجانب الايراني إذ قدرت نحو (718.7) مليون دولار عام 2004 شكلت ما نسبته (3.3%) من إجمالي الاستيرادات العراقية، وشكلت ما نسبته (1.6%) من إجمالي الصادرات الايرانية، وبحلول عام 2013م ارتفعت قيمة الاستيرادات العراقية إلى (6.02) مليار دولار وارتفعت نسبتها إلى نحو (10.1%) من مجمل

الاستيرادات العراقية، وارتفعت معها نسبتها مقارنة بالصادرات الايرانية إلى حدود (6.4%) وفي الوقت الذي انخفضت فيه استيرادات العراق من بعض بلدان الجوار تركيا والاردن وسوريا نتيجة سيطرة داعش على المنافذ الحدودية خلال عام 2014 ارتفعت قيمة الاستيرادات العراقية من الجانب الايراني من (6.4) إلى (6.5) مليار دولار عام 2017، شكلت تلك القيم ما نسبته (11.6%) و (16.9%) من إجمالي الاستيرادات العراق لعامي (2014) و (2017) على التوالي، بالمقابل شكلت تلك الاستيرادات ما نسبته (7.2%) و (6.6%) من إجمالي الصادرات الايرانية للمدة نفسها، وارتفعت قيمة الاستيرادات العراقية خلال عام 2018 بنحو (6.6) مليار دولار شكلت ما نسبته (14.5%) من إجمالي الاستيرادات العراقية بينما بلغت (6.1%) من إجمالي الصادرات الايرانية، يدعم هذا التوجه السلبي للصادرات الايرانية نحو الأسواق العراقية التصريحات الرسمية للمسؤولين الايرانيين إذ أكد سفير ايران لدى العراق أن المنافسة التجارية في السوق العراقية أصبحت أكثر جدية مع المنافسين التجاريين في ظل ارتفاع عائد الصادرات النفطية وتعزيز قيمة العملة المحلية وأن التوجه نحو الأنشطة التنموية وفرت بيئة مناسبة لعمل الشركات الايرانية وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين<sup>(14)</sup>.

(14) عبدالحسين جليل الغالي، سياسة افقار الجار وسلوك السياسة النقدية العراقية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018، ص3.



## جدول (8) التبادل التجاري العراقي – الايراني للمدة (2004-2018) (مليون دولار)

السنة	استيرادات العراق من إيران (1)	صادرات العراق إلى إيران (2)	الميزان التجاري العراقي-الايرواني (3=2-1)	حجم التبادل التجاري (4=2+1)	نسبة الاستيرادات العراقية من إجمالي الاستيرادات العراقية (5)	نسبة الصادرات الايروانية إلى العراق من إجمالي الصادرات الايروانية (%) (6)
2004	718.7	25	(693.7)	743.7	3.3	1.6
2005	1224	134	(1090)	1358	5.2	1.8
2006	1791.57	35	(1756.57)	1826.57	8.1	2.3
2007	1842.42	92	(1750.42)	1934.42	9.4	1.8
2008	2762.07	67	(2695.07)	2829.07	7.8	2.7
2009	4559.98	63	(4496.98)	4622.98	10.9	5.1
2010	4538.67	46	(4492.67)	4584.67	10.3	4.02
2011	5179.41	124	(5055.41)	5303.41	10.8	3.5
2012	6337.14	83	(6254.14)	6420.14	10.7	6.5
2013	6028.55	68	(5960.55)	6096.55	10.1	6.4
2014	6485.36	60	(6425.36)	6545.36	11.06	7.2
2015	6300.08	50	(6250.08)	6350.08	13.1	10.0
2016	6131.75	55	(6076.75)	6186.75	17.9	7.3
2017	6554.68	87	(6467.68)	6641.68	16.9	6.6
2018	6636.01	65	(6571)	6701.01	14.5	6.1

تم اعداد الجدول استناداً إلى :

- العمود (1) (2) (6)، البنك المركزي الايرواني، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

- العمود (3) (4) (5) ، من اعداد الباحثين.

وفيما يتعلق بجانب الصادرات العراقية إلى ايران فإنها منخفضة مقارنة مع الصادرات العراقية إلى تركيا، ويرجع هذا إلى أن الجانب الايرواني بلد نفطي ومن ثم فإن احتمال تصدير النفط غير وارد مقارنة مع الجانب التركي، إذ بلغت نسبة الصادرات

العراقية إلى الجانب الايراني نحو (25) مليون دولار عام 2004م شهدت ارتفاعاً خلال عام 2011م إذ بلغت (125) مليون دولار، لتشهد بعدها تراجعاً إلى نحو (65) مليون دولار عام 2018 هذا ما يجعل الفجوة كبيرة في الميزان التجاري العراقي - الايراني، إذ بلغ العجز التجاري بالنسبة إلى الأول بنحو (693.7) مليون دولار عام 2004 ليرتفع نحو (5.9) مليار دولار عام 2013، ليبلغ نحو (6.5) مليار دولار عام 2018 وهو ما يمثل فائضاً في الميزان التجاري لصالح الثاني.

إن سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها البلد بعد عام 2003 والتي انعكست على زيادة معدل التبادل التجاري العراقي - التركي هي ذاتها التي اسهمت في زيادة التبادل التجاري مع إيران، يُضاف إلى ذلك أن العراق يرتبط مع إيران على طول حدوده الشرقية من الشمال إلى الجنوب وهو ما يجعل المنتجات الايرانية أقرب للنفاذ إلى الأسواق العراقية من غيرها، كذلك فإن عملية تخفيض و/أو انخفاض قيمة الريال الايراني أسهمت بشكل كبير في زيادة حجم الصادرات الايرانية إلى العراق، إذ شهدت قيمة الريال الايراني انخفاضاً (ارتفاع سعر الصرف الأجنبي امام الريال) خلال المدة (2004-2018) بنحو (381%) بالسعر الرسمي، بينما سجلت تراجعاً بنحو (538%) في السوق الموازي للمدة نفسها، قابل هذا الانخفاض ارتفاعاً في قيمة الدينار العراقي قبال الدولار الاميركي وبنسبة بلغت (-) 22% في بالسعر الرسمي، بينما قدر الارتفاع بنحو (-) 20% بالسعر الموازي للمدة ذاتها؛ وبذلك يصبح مجموع انخفاض قيمة الريال الإيّراني بالسعر الموازي وارتفاع قيمة الدينار بالسعر الموازي أيضاً (558%)، الأمر الذي يصب في زيادة تنافسية المنتجات الايرانية على حساب المنتجات المحلية واغراق

السوق بها، والجدول (9) يوضح مسار تقلب قيمة الدينار العراقي والريال الايراني أمام الدولار الاميركي في السوقين الرسمي والموازي للمدة (2004-2018).

جدول (9): مقدار تقلب قيمة الدينار العراقي والريال الايراني أمام الدولار الاميركي للمدة (2004-2018)

السنة	سعر صرف الريال الرسمي (تالي/دولار) (1)	مقدار تخفيض قيمة الريال بالسعر الرسمي (%) (2)	سعر صرف الريال الموازي (تالي/دولار) (3)	مقدار انخفاض قيمة الريال بالسعر الموازي (%) (4)	سعر صرف الدينار الرسمي (دينار/دولار) (5)	مقدار ارتفاع قيمة الدينار بالسعر الرسمي (%) (6)	سعر صرف الدينار الموازي (دولار) (7)	مقدار ارتفاع قيمة الدينار بالسعر الموازي (%) (8)
2004	8719	-	8747	-	1453	-	1454	-
2005	9023	(3.4)	9042	(3.3)	1469	1.08	1472	(1.2)
2006	9195	(1.9)	9226	(2.03)	1467	0.13	1475	(0.2)
2007	9285	(0.9)	9357	(1.4)	1255	14.4	1267	14.1
2008	9574	(3.1)	9667	(3.3)	1193	4.9	1203	5.05
2009	9920	(3.6)	9979	(3.2)	1170	1.9	1182	1.7
2010	10339	(4.2)	10601	(6.2)	1170	0	1185	(0.2)
2011	10962	(6.02)	13568	(27.9)	1170	0	1196	(0.9)
2012	12260	(11.8)	26059	(92.06)	1166	0.3	1233	(3.09)
2013	21253	(73.3)	31839	(22.1)	1166	0	1232	0.08
2014	26509	(24.7)	32801	(3.02)	1188	(1.8)	1214	1.46
2015	29580	(11.5)	34501	(5.1)	1190	(0.1)	1247	(2.71)
2016	31389	(6.1)	36440	(5.6)	1190	0	1275	(2.24)
2017	34214	(8.9)	40453	(11.01)	1190	0	1258	1.33
2018	41950	(22.6)	55800	(37.9)	1190	0	1208	4.37
مقدار تقلب قيمة العملة	%381		%538		%22-		%20-	

- تم اعداد الجدول استنادا إلى :

- العمود (1) (3) ، البنك المركزي الايراني.
- العمود (5) (7) ، بيانات الجدول (1).
- العمود (2) (4) (6) (8) ، من اعداد الباحثين.

ويمكن تحديد مصفوفة معاملات الارتباط (Pearson) بين التبادل التجاري العراقي - الايراني وعلى ذات السياق السابق، ويلاحظ من الجدول (10) أن معامل الارتباط بين سعر صرف الدولار/الدينار ( $EX_D$ ) والاستيرادات العراقية ( $IM_I$ ) من ايران بلغ (-0.75) وهو ارتباط عكسي- قوي وهذا يشير إلى أن ارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الدينار) يؤدي إلى انخفاض الاستيرادات العراقية من ايران، بالمقابل فإن الارتباط بين (سعر صرف الدولار/الدينار) والصادرات العراقية إلى ايران ( $EX_I$ ) هو (-0.06) وهو ارتباط عكسي ضعيف ويرجع هذا إلى انعدام أهمية الصادرات العراقية إلى ايران، بينما نجد أن معامل الارتباط بين سعر الدولار/الريال ( $EX_R$ ) وبين الاستيرادات العراقية من ايران ( $IM_I$ ) بلغ (0.80) وهو ارتباط طردي قوي ويرجع هذا إلى انخفاض قيمة السلع المستوردة من ايران في حال ارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الريال)، وعلى نحو متصل فإن ارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الريال) تؤدي إلى انخفاض الصادرات العراقية إلى ايران ( $EX_I$ ) وهو ما اتضح في قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين والذي بلغ نحو (-0.12) وهو ارتباط عكسي- ضعيف، في حين بلغ معامل الارتباط بين معدل التبادل التجاري العراقي الايراني ( $X+M$ ) وبين الاستيرادات العراقية من ايران ( $IM_I$ ) نحو (0.96) وهو ارتباط طردي قوي يقترب من الواحد الصحيح ويرجع هذا أيضاً كما في التبادل التجاري العراقي - التركي إلى هيمنة الاستيرادات العراقية من الايرانية ( $IM_I$ ) على حجم التبادل التجاري بين البلدين ( $X+M$ )، بالمقابل فإن هذا التبادل ارتبط مع الصادرات العراقية إلى ايران ( $EX_I$ ) بنحو (0.01) وهو ارتباط طردي ضعيف وهو نتيجة لانعدام أهمية الصادرات العراقية إلى إيران.

جدول (10): مصفوفة معاملات الارتباط (Pearson) بين بعض المتغيرات العراقية – الايرانية

	IMI,I	EXD	EXR	EXI,I	X+M
IMI,I	1				
EXD	-0.75	1			
EXR	0.80	-0.41	1		
EXI,I	-0.04	-0.06	-0.12	1	
X+M	0.96	-0.81	0.73	0.01	1

- تم اعداد الجدول استناداً إلى بيانات الجدول (30) (31) ومخرجات برنامج (Eviews-10)

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نستخرج الوزن الترجيحي (Weighing) الثنائي لحجم التبادل التجاري العراقي التركي الايراني، لبيان مدى الأهمية النسبية للصادرات والاستيرادات العراقية مع كلا للبلدين، ويأخذ الوزن النسبي الترجيحي للتبادل التجاري بين بلدين الصيغة التالية<sup>(15)</sup>:

$$W^b = \frac{(Xcn+Mcn)}{\{(Xcn+Mcn)+(Xcv+Mcv)\}} \dots (1)$$

وتشير ( $W^b$ ) إلى الوزن الترجيحي الثنائي بين البلدين إذ تبلغ قيمته بين (0) و (1) ، وتشير (Xcn) صادرات البلد (c) من البلد (n)، بينما تشير (Mcn) إلى الجانب الاستيرادي من البلد (c) إلى البلد (n)، وتشير (Xcv) صادرات البلد (c) من البلد (v) وبالعكس بالنسبة إلى (Mcv) تشير إلى استيرادات البلد (c) من البلد (v). ويمكن استخدامها لبيان الوزن الترجيحي بين حجم التبادل التجاري العراقي التركي والتي يمكن أن تأخذ الصيغة الآتية:

<sup>(15)</sup> جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب ، محمود حسن حسني، دون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص72.

$$W_{(I,T)}^b = \frac{(EX_{(I,T)}+IM_{(I,T)})}{\{(EX_{(I,T)}+IM_{(I,T)})+(EX_{(I,I)}+IM_{(I,I)})\}} \dots (2)$$

إذ يشير  $(W_{(I,T)}^b)$  إلى الوزن الترجيحي بين التبادل التجاري العراقي التركي ، كما ويمكن أن نعكسها لبيان الوزن الترجيحي الثنائي بين حجم التبادل التجاري العراقي الايراني  $(W_{(I,I)}^b)$  من خلال الصيغة التالية :

$$W_{(I,I)}^b = \frac{(EX_{(I,I)}+IM_{(I,I)})}{\{(EX_{(I,I)}+IM_{(I,I)})+(EX_{(I,T)}+IM_{(I,T)})\}} \dots (3)$$

الجدول (11) يوضح أن الوزن النسبي الترجيحي لحجم التبادل التجاري العراقي التركي خلال المدة (2004-2018) أعلى مقارنة بحجم الوزن النسبي لحجم التبادل التجاري العراقي الايراني، ويوضح الوزن النسبي الترجيحي نحو (0.73) كأعلى نقطة بلغه التبادل التجاري العراقي التركي وذلك في عام 2004 قابلها أدنى نقطة بالنسبة للوزن الترجيحي للتبادل التجاري العراقي الايراني (0.27) لذات العام، بينما بلغ الوزن الترجيحي للتبادل التجاري العراقي التركي نحو (0.54) كأدنى نقطة لها، قابلها أعلى نسبة وزن ترجيحي للتبادل التجاري العراقي الايراني بنحو (0.46) وذلك خلال عام 2009. وخلال مدة الدراسة بلغ متوسط الوزن الترجيحي الثنائي بين حجم التبادل التجاري العراقي التركي بنحو (0.62)، بينما بلغ متوسط هذا الوزن بالنسبة للتبادل التجاري العراقي الايراني نحو (0.38). ويمكن أن يعزى ارتفاع مؤشر الوزن الترجيحي العراقي التركي مقارنة مع الجانب الايراني إلى ارتفاع قيمة الصادرات العراقية إلى تركيا مقارنة بالصادرات إلى إيران، كما أن قيمة الاستيرادات العراقية

من تركيا هي الأخرى أعلى مقارنة بالاستيرادات العراقية من إيران.

جدول (11): الوزن الترجيحي لحجم التبادل التجاري العراقي التركي الايراني للمدة (2004-2018)

الوزن الترجيحي التبادلي بين حجم التبادل التجاري العراقي - الايراني (5=3/2)	الوزن الترجيحي التبادلي بين حجم التبادل التجاري العراقي - التركي (4=3/1)	إجمالي حجم التبادل التجاري العراقي -التركي - الايراني (مليون دولار) (3=2+1)	حجم التبادل التجاري العراقي -الايرواني (مليون دولار) (2)	حجم التبادل التجاري العراقي - التركي (مليون دولار) (1)	السنة
0.27	0.73	2709.2	743.7	1965.5	2004
0.32	0.68	4174.4	1358	2816.4	2005
0.40	0.59	4537.27	1826.57	2710.7	2006
0.39	0.61	4897.12	1934.42	2962.7	2007
0.41	0.59	6878.12	2829.07	4049.05	2008
0.46	0.54	9866.48	4622.98	5243.5	2009
0.42	0.58	10774.07	4584.67	6189.4	2010
0.38	0.62	13700.11	5303.41	8396.7	2011
0.36	0.64	17391.44	6420.14	10971.3	2012
0.33	0.67	18190.15	6096.55	12093.6	2013
0.36	0.64	17700.86	6545.36	11155.5	2014
0.41	0.59	15195.58	6350.08	8845.5	2015
0.42	0.58	14658.95	6186.75	8472.2	2016
0.38	0.62	17223.38	6641.68	10581.7	2017
0.40	0.60	16399.51	6701.01	9698.5	2018
0.38	0.62	معدل النمو المتوسط			

- تم اعداد الجدول استناداً إلى :
- العمود (1) (2) ، بيانات الجدول (5) (8).
- العمود (3) (4) (5) استناداً إلى المعادلة (2) (3).

## الاستنتاجات

- 1- على الرغم من ضمان البنك المركزي العراقي على استقلاله الشريعة بموجب قانون رقم (56) لسنة 2004، إلا أن هيمنة السلطة المالية عبر مواردها الربعية قوضت من فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الأساس النقدي نتيجة التوسع أو التقليل في جانب الموجودات الأجنبية عبر ما يسمى بالية تنقيد الدينار بالدولار والذي شكل ضغطاً على عرض النقود من خلال الإنفاق الحكومي، وهو ما يمكن عد استقلاله البنك المركزي أشبه ما تكون بالصيغة الافتراضية منها إلى الصيغة القانونية.
- 2- إن العمل على رفع قيمة الدينار العراقي عززت من ظاهرة المرض الهولندي التي يعاني منها اقتصاد البلد لكونها تعمل بذات اتجاه الموارد الربعية من خلال رفع القدرة الشرائية لدى المستهلك المحلي ومن ثم زيادة الاستيرادات مع قصور العرض السلي المحلي.
- 3- إن الاستقرار السعري التي تسعى إليها السلطة النقدية وعبر مثبتها الاسمي سعر الصرف، تصبح مكلفة في اوقات الركود الاقتصادي العالمي نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع تدفق العوائد الدولارية، الامر الذي يشكل ضغطاً على الاحتياطات الأجنبية واستقرار سعر الصرف لمدة طويلة.
- 4- لم ترسم ملامح سياسة تجارية بعد عام 2003 بالشكل الذي يخدم القطاعات الانتاجية وبالتحديد الصناعة التحويلية، بقدر ما كانت املاءات وقرارات اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة والتي كانت من اولوياتها خدمة مصالحها الخارجية على حساب مصالح هذا البلد نفسه.
- 5- إن التخبط في قرارات السياسة التجارية خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات والتعريفات الجمركية شكل عقبة أمام نمو وتطور



- القطاع الخاص (الانتاجي بوجه التحديد)، إذ لا يمكن أن ينهض بلد في قطاعه الانتاجي من غير حماية جديّة، من شأنها أن توفر الضمان للمستثمرين في وجه السلع المستوردة، وظهر هذا في انخفاض معدل النمو المتوسط للجدار الجمركي إذ بلغ نحو (1.28%) خلال مدة الدراسة.
- 6- أظهرت المؤشرات التجارية وجود اختلالات في هيكل التجارية الخارجية، ففي جانب الصادرات كان هناك تركيز عالٍ أظهره المعدل المتوسط لمؤشر (HHI) إذ بلغ نحو (0.85%) خلال مدة الدراسة، بينما أظهر المؤشر ذاته تنوعاً عالياً في جانب الاستيراد بلغ نحو (0.48%) للمدة ذاتها، بالمقابل شكل معدل النمو المتوسط لنسبة إجمالي الصادرات من (GDP) حوالي (43.1%) لمدة الدراسة، بينما بلغ معدل النمو المتوسط المتعلق لنسبة الاستيرادات من (GDP) نحو (31.4%) لمدة الدراسة، هذه القراءة الرقمية بدون أدنى شك تعكس صورة للانكشاف الاقتصادي تجاه العالم الخارجي وهو ما أظهره ارتفاع معدل النمو المتوسط لمؤشر الانكشاف والذي بلغ (74.6%) خلال مدة الدراسة.
- 7- اتضح أن هناك متلازمة بين مسار الصادرات النفطية والاستيرادات في العراق إذ بلغ معامل الارتباط بينهما نحو (0.89)، ففي سنوات الرواج النفطي يزداد الإنفاق الحكومي ويزداد حجم الاستيرادات بشقيه الحكومي والخاص وهو ما يجعل الاستيرادات دالة لتقلب الصادرات النفطية.
- 8- ان التنازل التدريجي في مراكمة الاحتياطيّات ينذر بخطر نفادها دفاعاً عن الدينار من خلال بيع العملة الصعبة في نافذة بيع العملة الاجنبية.
- 9- ان نسب التدهور في الاحتياطيّات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي والتبادل التجاري غير المتكافئ بين العراق

وكل من تركيا وايران فضلا عن سياسات الصرف المتبعة في الدول الثلاث أسهمت في توسيع الاستيرادات بشكل كبير وتحجيم الصادرات بحيث انها اقتصرت على النفط تقريبا تدعو الى رفع سعر الصرف الاجنبي امام الدينار منذ عام 2014، لكن البنك المركزي اتخذ هذا القرار في أواخر 2020 وان كان القرار متأخرا الا انه يعد خطوة على الطريق الصحيح.

## التوصيات

- 1- اتضح في سياق البحث أن هناك تباين في اتجاهات السياستين النقدية والمالية نتج عنه هدر في الجهد وتبديد للموارد المالية، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتباع سياسة اقتصادية متكاملة تتضمن إيجاد آلية للتنسيق بينهما ووضع أولويات لتشخيص المشاكل الاقتصادية وتحديد الأدوات المناسبة لها.
- 2- تجزئة المسؤولية الاقتصادية بين السياستين النقدية والمالية في رفع كفاءة القطاع الانتاجي من خلال اعتماد السياسة النقدية نظام صرف أكثر مرونة كنظام الصرف الزاحف وبما يسهم من تحقيق ميزة تنافسية للمنتجات المحلية على حساب المنتجات المستوردة بشكل عام والتركيز والايرانية بشكل خاص، تقابلها سياسات مالية تزيد من نسبة ما يخصص إلى الإنفاق الاستثماري والعمل على تشجيع القطاع الخاص الصناعي والزراعي فضلاً عن ضبط المنافذ الحدودية وتشديد الجباية الجمركية في ما يخص السلع الممكن انتاجها محلياً، ووفقاً لما توصل إليه البحث من ارتفاع درجة التركيز السليفي في جانب الصادرات على سلعة واحدة وهي النفط فإن دعوات بعض الاقتصاديين إلى

تخفيض قيمة العملة لا تنعكس إيجاباً في جانب الصادرات طالما أن أسعار النفط تتحدد بعيداً عن تأثيرات قيمة العملة المحلية، لذا فإن ايجابيات تخفيض قيمة العملة ستؤثر في التخفيف من درجة التنويع العالي في جانب الاستيرادات وتقليلها.

3- المحافظة على السعر الجديد والدفاع عن استقراره وتكون النتائج المباشرة لرفعه في الاجل القصير بالحفاظ على الاحتياطات وفي الاجل القصير والمتوسط في الحد من الانفاق على استيراد السلع والخدمات غير الضرورية وفي الاجل المتوسط والطويل تشجيع المنتج المحلي والتقليل من البطالة فضلا عن تشجيع السياحة وغيرها من الخدمات المحلية.

4- لا بد من تدخل الحكومة في الاجل القصير والمباشر بدعم الرائج الهشة من المجتمع من خلال العديد من الأساليب ومن بينها التوزيع السريع لحصص البطاقة التموينية بدفعات مهمة يمكن ان تسيطر على الأسعار.

5- ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنافذ الحدودية، فضلا عن استخدام سياسة تجارية واضحة المعالم تتلائم مع دعم المنتج المحلي والسيطرة على الاستيرادات.

المراجع



- 1- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، أعداد متفرقة.
- 2- جورج حاتم جورج ، اشكاليات قيام الموازنة بتحديد سقف للمبيعات اليومية من العملة الاجنبية ، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net>.
- 3- جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب ، محمود حسن حسني، دون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
- 4- حالوب كاظم معلة ، مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد ، العدد 88 ، المجلد 22 ، 2015.
- 5- سنان مجد الشبيبي، نتائج البنك المركزي الحالية نتيجة فقدان استقلاليته، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net>.
- 6- شبكة الاقتصاديين العراقيين [www.iraqieconomists.net](http://www.iraqieconomists.net)
- 7- عبدالحسين جليل الغالي، سياسة افقار الجار وسلوك السياسة النقدية العراقية ،شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2018.
- 8- علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.
- 9- علي محسن العلق، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2015-2016)م، البنك المركزي العراقي ، 2017.
- 10- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الرسمي المثبت اسماً للدينار العراقي تجاه الدولار الامركي ، مجلة العلوم العراقية الاقتصادية ، العدد 46 ، 2015م.
- 11- فارس كريم بريهي، ميس عبدالامير كشيح، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية ، مجلة

- العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 23 ، العدد 101 ، 2016.
- 12- مركز الجزيرة للدراسات، تركيا في العراق كيف استطاعت ان توسع تركيا نفوذها في العراق؟ ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2019 .
- 13- Central Bank of Islamic Republic Of Iran، Annual Review، Various Years.
- 14- Erdinç ، Çelikkan ، Unrest in Iraq stirs worries over Turkish business links ، Hürriyet Daily News ، 2014
- 15- Gunter . R. Frank ، The Political Economy of Iraq ، Edward Elgar Publishing Limited ، UK ، 2013.
- 16- Indictors Explained Export Market Concentration index ، UNCTAD Stat ، 2018.
- 17- Krugman ، Pual، Obstfeld . Maurice ، Melitz . Marc ، International Finance Theory and Policy ، eleventh edition ، Pearson Education Limited ، 2018.
- 18- Turkish Statistical Institute

# سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي دراسة تحليلية لعلاقته بالاحتياطيات والتجارة الخارجية



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرفايدين للحوار RCD  
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

[www.alrafidaincenter.com](http://www.alrafidaincenter.com)

[info@alrafidaincenter.com](mailto:info@alrafidaincenter.com)

009647826222246

ص.ب. 252

